التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية
دراسة ميدانية مقارنة

ياسر السيد النجار (*)

ملخص

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على أثر تطبيق سياسة التعليم الجامعي المتميز على مبدأ العدالة الاجتماعية، وتتجه الأهداف الأساسية للدراسة نحو التعرف على العلاقة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية واختيار نوعية التعليم، والتعرف على خصائص التعليم الجامعي المتميز، ومستقبل المجانية فى ظل هذ النوع من التعليم الجامعي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تعتمد الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب المقارن منهجاً للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ من أهمها: أن طلاب التعليم الجامعي المتميز يتمتعون بمستويات اقتصادية واجتماعية عالية عن طلاب التعليم الجامعي العادي، كما أن من أهم أسباب الالتحاق به الحصول على خدمة تعليمية متميزة وشهادة متميزة، كما توصلت الدراسة إلى أهمية استمرار المجانية وتفعيلها بدلاً من جعلها مجرد شعار فقط، وذلك لضمان التحاق أبناء الفقراء بالتعليم الجامعي.

(*) المدرس بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة طنطا

Special University education and the Principle of Social justice: A Comparative Field Study

Yasser Elsayed Elnagar

Abstract

The problem of the study in an attempt to identify the impact of the application of distinguished education on the principle of social justice policy, and moving the basic objectives of the study to identify the relationship between the social and economic levels and to choose the quality of education, and to identify the outstanding university education characteristics, and the future of access under this kind of university education , This is a descriptive study of analytical studies, which depends descriptive analytical method and comparative method approach of the study, and the study found a range of results; including:That distinguished education students have the economic and social levels high for normal university education students .That the most important reasons for enrollment to get a distinct educational service premium certificate.The study also found the importance of the continuation of the free and activated rather than make it just a slogan only, so as to ensure the enrollment of children of the poor university education.

مدخل لمشكلة الدراسة:

تثير قضية العلاقة بين التعليم الجامعى وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية اهتمام كثير من الباحثين فى مجال علم الاجتماع عامة وعلم اجتماع التربية بصفة خاصة، فليست المسألة بسيطة بحيث يمكن القول على نحو مباشر بأن التعليم الجامعى يُحقق مبدأ العدالة الاجتماعية خاصة فى ظل اعلان مبدأ المجانية، فالمتأمل لاوضاع التعليم الجامعى يكتشف أنه على الرغم من أنّ قطاعات كبيرة قد استفادت من تلك المجانية، الا أن مبدأ العدالة الاجتماعية لم يترسخ بعد فى منظومة وسياسات التعليم الجامعى، خاصة وأن عملية تحقيق العدالة الاجتماعية فى حد ذاتها هى عملية معقدة، لا تتوقف على المجانية فقط أوالحصول على فرص تعليمية، وإنما ترتبط بالعديد من المتغيرات الأخرى منها ما يتعلق بالتعليم من جانب، مثل نوعية التعليم وجودته، ومناهج التدريس، والتوسع فى السياسات التعليمية وما ينتج عنها من اشكال جديدة، والتحديات التى تواجه تطوير التعليم الجامعى، ومن جانب آخر هناك متغيرات ترتبط بالمجتمع، مثل طبيعة النظام السائد بالمجتمع والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر التى ينحدر منها الطلاب، فما تزال العلاقة قوية بين الأصول الاجتماعية للأسرة وبين الحصول على الفرص التعليمية المتاحة والمتميزة.

وتزداد قضية تحقيق العدالة الاجتماعية تعقيداً فى ظل انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، والتوسع فى التعليم الخاص وانتشار الجامعات الخاصة، والنظر الى التعليم على انه سلعة يمكن ان تُباع وتُشترى، ويمكن الاستثمار فيه، مما يعنى ان القادرين مادياً وحدهم هم القادرون على تحمل نفقات التعليم والاستمرار فيه، وهنا لا يتحقق الهدف من مبدأ المجانية، بل تصبح مجرد شعار فقط.

ولعل هذه المتغيرات توضح أن العلاقة بين التعليم الجامعي وتحقيق العدالة الاجتماعية لا تسير فى اتجاه واحد بقدر ما تسير في اتجاهات مختلفة، خاصة في ظل مناخ العولمة والخصخصة واقتصاد السوق وما نتج عنه من تفاوتات حادة فى توزيع الدخل في الاقتصاد المصري، حيث أصبح هناك فئة من الطلاب تنتمي إلى أسر ذات مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع وترغب في الحصول على تعليم يتناسب مع متطلبات سوق العمل، مما جعل سياسات التعليم تتجه إلى الاستفادة من هذا الوضع بإقامة برامج دراسية داخل الجامعات الحكومية يتم التدريس فيها مقابل دفع مصروفات أعلى من المصروفات الخاصة بالتعليم الجامعى، وهو ما عرف بالتعليم الجامعى المتميز، كما يطبق فى كليات التجارة والحقوق، وبينما بدأ هذا النظام على استحياء فى أول الأمر، إلا أنه سرعان ما أخذ فى التوسع والانتشار ليمتد الى بعض الكليات العملية مثل كليات الصيدلة والطب والهندسة. لذلك تُعد هذه الدراسة محاولة لرصد وتحليل تأثير تطبيق سياسة التعليم الجامعي المتميز علي مبدأ العدالة الاجتماعية.

أولاً: هدف الدراسة وتساؤلاتها:

يتحدد الهدف الرئيسى للدراسة فى معرفة ما إذا كان نظام التعليم الجامعى المتميز يُحقق مبدأ العدالة الاجتماعية أم لا، وذلك من خلال محاولة الإجابة على

التساؤلات التالية:
1- ما طبيعة العلاقة بين الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية واختيار نوعية التعليم؟ ويشمل:
(أ) هل توجد فروق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للطلاب في التعليم الجامعي الحكومي والمتميز؟
(ب) ما المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأسر التى ينحدر منها الطلاب بالتعليم العادى والمتميز؟
2- ما العلاقة بين مميزات التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية؟ ويشمل:
(أ) ما أسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المتميز وأهدافه؟
(ب) ما العلاقة بين التعليم الجامعى المتميز ومتطلبات سوق العمل؟
(ج) ما أهم مميزات التعليم الجامعى المتميز؟
3- ما العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي ومستقبل التعليم المتميز ؟ ويشمل:
(أ) ما واقع مجانية التعليم الجامعى فى ظل التعليم المتميز ؟
(ب) ما العلاقة بين التعليم الجامعى المتميز وظاهرة الدروس الخصوصية ؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم التعليم الجامعى المتميز:

يمكن تعريف التعليم الجامعى المتميز بأنه "برامج تعليمية مستحدثة داخل التعليم الجامعى الحكومى المجانى، يتم الالتحاق بها مقابل مصروفات عالية الثمن، و يقوم على نظام الساعات المعتمدة، واللغة الانجليزية لغة أساسية للتدريس، ويمنح الطلاب شهادات جامعية متميزة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، و يهدف الى تنمية قدرات ومهارات الطلاب العملية.

فى ضوء هذا التعريف يمكن القول بان التعليم المتميز هو:
أ - نظام يمنح الطلاب شهادات جامعية متميزة عن شهادات التعليم الجامعى العادى، وتتناسب بشكل كبير مع متطلبات سوق العمل.
ب -اللغة الانجليزية هى اللغة الاساسية للتدريس.
ج - هو نظام تعليمى يقوم على نظام الساعات المعتمدة.
د - يتم الالتحاق به مقابل مصروفات عالية الثمن عن مصروفات التعليم الجامعى العادى.
هـ - يهتم بالتركيز على النواحى العملية أكثر من النواحى النظرية.
و - نظام يتم التدريس به داخل قاعات ومعامل الجامعات الحكومية.

2- مفهوم العدالة الاجتماعية :

ينطوي مفهوم العدالة الاجتماعية على إيجاد التوازن الأمثل بين مسؤوليات مشتركة لدينا كمجتمع ومسؤولياتنا كأفراد ليُسهم في بناء مجتمع عادل.[1]

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية

للمجتمع لصالح كل الافراد، وأنها العملية التي من خلالها يعمل المجتمع على توزيع أكثر إنصافا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

كما يقوم مفهوم العدالة الاجتماعية على الاعتقاد بأن كل فرد وجماعة داخل مجتمع معين له الحق في الحريات المدنية، وتكافؤ الفرص، والعدالة، والمشاركة في الحريات والمسئوليات التربوية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والأخلاقية التي يقدرها المجتمع.[3]

وفي ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للعدالة الاجتماعية يتمثل في أنها " تكافؤ الفرص في اتاحة التعليم الجامعي كماً وكيفاً، بما يتضمن التكلفة المادية والمُدخلات والعمليات الدراسية داخل القاعات الدراسية والمعامل، وما يتضمنه ذلك من تكافؤ في المُخرجات، ومن ثم فرص متكافئة في الدخول لسوق العمل في كافة القطاعات المجتمعية".

ويتضمن التعريف السابق ما يلي:

أ - التكافؤ في المُدخلات من حيث اتاحة الفرصة لجميع الطلاب من الالتحاق بتعليم متميز بدون أعباء مالية اضافية.

ب -التكافؤ في العمليات من حيث مستوى أعضاء هيئة التدريس، وأعداد الطلاب داخل القاعات الدراسية وتجهيزاتها والمعامل والمختبرات وعمليات الارشاد الطلابي.

ج -ضمان التكافؤ في المُخرجات، بما يضمن لجميع الطلاب فرصاً متكافئة في الالتحاق بسوق العمل في كافة القطاعات المجتمعية.

ثالثاً: الرؤية النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة الراهنة على التوجهات النظرية الرئيسية لكل من المفكر الفرنسى "بيير بورديو" والمفكر البرازيلى "باولو فريرى" ووجهات نظرهما فى التعليم، حيث تم تناول الفكرة الأساسية للعلاقة بين التعليم ومبدأ العدالة الاجتماعية بطرق مختلفة منها ما أكد عليه "بيير بورديو" من خلال نظريته المعروفة فى علم اجتماع التربية بنظرية "رأس المال الثقافي" والتى وضح من خلالها الدور الذى يقوم به التعليم فى إعادة انتاج علاقات التفاوت الطبقي القائمة بالمجتمع مما يترتب عليه تمايز بين أبناء المجتمع الواحد.

حيث يؤكد "بيير بورديو" على وجود أشكال مختلفة من رأس المال (أقتصادى، اجتماعى، ثقافى، رمزى)، ويرى أن هذه الاشكال مترابطة بشكل لا ينفصل، فلا ينظر إليها أنها تعمل بشكل مستقل، أو يمكن أن يحددها شكل واحد مثل الجانب الاقتصادى، فرأس المال الاجتماعى يحتاج الى رأس مال اقتصادى وثقافى، وتتضمن هذه الاشكال فيما يلى:[4]

(أ) رأس المال الاقتصادى بالمعنى الماركسى والمتمثل فى رأس المال المال، والسلع.

(ب) رأس المال الاجتماعى والمتمثل فى العلاقات الاجتماعية، والاصل الاجتماعى.

(ج) رأس المال الثقافى والمتمثل فى المؤهل والتعليم والمعرفة.
(د) رأس المال الرمزى، وهو الذى يعتمد على الدعاية والتقدير، ويرتبط بالسمعة والهيبة والشرف.

ويرى "بيير بورديو" أن الطبقة الاجتماعية المسيطرة فى المجتمع تمتلك هذه الاشكال المختلفة من رأس المال، وتحاول دائماً أن تحافظ على مكانتها من خلال فرض ثقافتها، تلك الثقافة التى قد تُفرض بشكل تعسفى فى الشكل والمضمون وتَفرض لها معانى ورموز خاصة بسلطتها، تتطور تلك الرموز بقوة فى اتجاهات جديدة متعددة، مع اضفاء شرعية لها واخفاء أساسها الاقتصادى والسياسى.(5)

وفى المجتمعات الديمقراطية الحديثة، لا تمتلك هذه الطبقات أن تحقق هذا الهدف عن طريق العنف السافر، فهذا مرفوض بحكم التقاليد الديمقراطية، لذلك تلجأ إلى نوع آخر من أنواع العنف، هوالعنف الثقافى (الرمزى)، وهنا يظهر دور التعليم فى اعادة انتاج التفاوت الاجتماعى لصالح تلك الطبقات، فالتعليم والمؤسسات التعليمية من أهم الأدوات فى يد الطبقات المسيطرة فى المجتمعات الديمقراطية للقيام بهذه المهمة، فتفتح الطبقات هذه المؤسسات على مصراعيها وفقاً لعقيدة "الفرص المتكافئة"- وهذه المؤسسات تهيمن عليها ثقافة القوى المهيمنة- لكن امتلاك الثقافة داخل هذه المؤسسات أوالتعامل معها لن يكون ميسوراً وبنفس القدرة أمام الجميع، ويرى "بورديو" أن التعامل مع هذه الثقافة يحتاج إلى شفرة Code تحل رموزها وتفسر معانيها، وحينما تفتح هذه المؤسسات أبوابها للجميع، لا تعطى هذه الشفرة لأحد، بل تظل سراً من أسرارها، وأبناء الصفوة هم الذين يمتلكون هذه الشفرة، لأنهم قد انحدروا من ثقافة شبيهه بثقافة المجتمع".(6)

وبذلك يقرر "بورديو" أن التعليم لا يعمل بمعزل عن البنية الطبقية للمجتمع حيث تقوم المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية بإعادة أنتاج Reproduction الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وتحمى مصالح الطبقة المسيطرة، وتعمل على نقل فلسفتها وثقافتها إلى الطلاب، ومن ثم يصبح التعليم فى يد الطبقة الاجتماعية المسيطرة لحماية وتكريس مصالحها، ويرى "بورديو" أنه لا توجد وظيفة للنظام الاجتماعى بمعزل عن التركيبة العامة للمجتمع، وبمعزل عن العلاقات الطبقية التى تسود المحيط الاجتماعى، وبالتالى ليس هناك تعليم محايد فى وظيفته، فالتعليم إما أن يكون أداة للقهر أو أداة للتحرر.(7)

ويمكن تلخيص إسهامات "بيير بورديو" فيما يلى:-(8)

1 - تُقدم نظرية "بورديو" حقائق نظرية وإمبريقية تؤكد أن المجتمع الطلابي ليس محيطاً متجانساً من الناحية الثقافية والاجتماعية، وأن دراسة التباين فى المستويات التعليمية والتحصيل بين الطلاب يتطلب ضرورة دراسة البحث فى أصول الطبقة، وهذا يؤكد بصفة خاصة على تأثير البناء الطبقي للمجتمع فى ممارسات وطرق أداء النظام التعليمي.
2 - أسهمت نظرية "بيير برديو" فى الكشف عن دور المؤسسة التعليمية فى تدعيم إعادة الإنتاج الاجتماعي وأوضاع عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك

من خلال الفرز الطبقي للطلاب وتصنيفهم وتدعيم أوضاع أبناء الطبقة المسيطرة وحرمان أبناء الطبقة الأقل تمايزاً، ويسهل الرصيد المعرفي بأبناء الطبقة السيطرة، والاستعدادات المكتسبة داخل الأسرة من فرص نجاحهم في النظام التعليمي، والذي يعمل وفقاً لأساليب ومعايير تقوم على أساس ثقافة طبيعتهم وتتوافق معها.

3 - كشفت أعمال "بيير بورديو" عن إعادة التأكيد على دور العوامل البنائية في التحليل التربوى، حيث أعادة تلك النظرية – رأس المال الثقافي- التحصيل التربوي لمكانه الطبيعي من الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كما جاءت أهم إسهامات المفكرالبرازيلى "باولو فريرى"Paulo Freire" من خلال تأكيده على ان النظام التعليمى يُكرس أوضاع القهر ويبررها ويضفى عليها الشرعية كما لو أنها أوضاع ديمقراطية شرعية يجب التسليم بها، ومن ثم فإن المقهورين فى تصورهم الحقيقى للعالم، يشعرون بأنهم مجرد أشياء يمتلكها القاهرون، أما بالنسبة للقاهرين فإن وجودهم يرتبط دائماً بغريزة الامتلاك، حتى لو كان هذا الامتلاك على حساب أولئك المُعدمين، ولا يطمح المقهورون إلى أن يكونوا مثل القاهرين، بل كل ما يطمحون إليه هو أن يكونوا تحت رحمتهم.(9)

وفى هذا السياق فإن" فريرى" يطرح منطقاً مغايراً، هو التعليم الحوارى، الذى يعتبر أداة الوعى لدى الأفراد، فهو يتطلب تفاعلاً دائماً بين كل من المعلم و المتعلم و المجتمع، ويكون الهدف النهائي له ليس تلقى المعلومات والمعارف السائدة، وإنما إحداث وعى اجتماعي لدى المتعلمين، وهو عمل ثورى يطرح أفقاً واسعة لإنسان العالم الثالث، ومن هنا فهو ينظر للتعليم باعتباره أداة للحرية، وأداة للتقدم والحوار ويتضمن التفكير الناقد، وهو وحده القادر على توليد التفكير المبدع، فبدون الحوار لا يوجد اتصال، وبدون الاتصال لا يوجد تعليم.(10)

ويمكن تلخيص مبادئ "باولو فريرى" فى التعليم فيما يلى:- (11)

1 - التعليم ليس حيادياً، وإنما يتخذ أحد اتجاهين: اتجاه مساعدة الناس على التحرر من القهر، أو اتجاه إفتقاد الناس حريتهم وإنسانيتهم.

2 - لا يتم التغيير فى البناء الاجتماعي لصالح الانسان المقهور.

3 - الأفراد أحرار فى عالمهم ويمتازون بقدرتهم على الإبداع والتغيير فيه وفي أنفسهم، وذلك من خلال ما أتيح لهم من قدرة على التفكير والتدبير فى ماضيهم والوعي به، ومن ثم فهم حاضرهم فى ضوء ذلك.

4 - النظر إلى المعرفة على أنها عملية بحث وليست عملية تلقين.

رابعاً: الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات العربية والاجنبية على العلاقة بين التعليم الجامعى والوضع الطبقى وتكافؤ الفرص التعليمية، وسأعرض فيما يلي لبعض الدراسات والأبحاث التي يمكن من خلالها استخلاص بعض الآراء والأفكار المفيدة للدراسة الحالية.

(أ) الدراسات العربية:

1- دراسة "حسن البيلاوى"(1997) عن "التربية وبنية التفاوت الاجتماعى والطبقى، وتهدف الى تحديد الإمكانيات والمنطلقات النظرية التى ينطوى عليها فكر "بيبربورديو" فى تفسير حقيقة الدور الذى تقوم به النظم التعليمية المُعاصرة فى ترسيخ وإعادة إنتاج بنية علاقات التفاوت الاجتماعى فى مجتمعاتها، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلى النقدى لتحليل فكر "بيبربورديو" عن دور التعليم فى ترسيخ التمايزات الاجتماعية داخل المجتمع، وأشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن "بورديو" أكد على أن النظام التربوى يقوم بعملية الانتقاء الاجتماعى وفق معايير ثقافة الطبقة السائدة فى المجتمع، والنظام التربوى في المجتمعات ذات التفاوت الطبقى يعتبر أحد الآليات الأساسية الفعالة فى الإبقاء على النمط الاجتماعى السائد فى تلك المجتمعات، وذلك بما يقدمه من تبريرات نظرية لواقع التفاوت الاجتماعى، كما توصلت الدراسة الى أن مفاهيم "بوديو" النظرية قد ساعدته على تقديم تفسيرات شاملة لعلاقة النظام التربوى بالمجتمع الخارجى، ودوره فى المحافظة على هذا المجتمع وإعادة إنتاج بنية علاقات التفاوت الطبقى السائدة فيه، كما أكد"بورديو" على أن الاختلافات بين نمطى ثقافة الصفوة وثقافة الطبقات الدنيا، تُوجد اختلافات بين طرق الحصول على كل نمط من أنماط الثقافة، وأوضحت الدراسة أن تفسير" بيبربورديو " للاختلافات بين الكليات الجامعية بعضها البعض من حيث القيمة الاقتصادية والاجتماعية لكل منها، وترتيب هذه الكليات فى شكل هرمى حسب أفضلية كل منها، إنما يعكس تماما هرمية علاقات القوى الاجتماعية بين طبقات وقوى المجتمع.[12]

2- دراسة "محروس محمود خليفة" (2001) عن " سياسة التعليم الجامعى فى مصر" من مشكلات العجز الراهن الى تحديات الاعتماد على آليات السوق، هدفت الدراسة إلى التعرق على مدى قدرة سياسات التعليم العالى والجامعى فى وضعها الراهن على مواجهة المشكلات والتحديات التى يعانى منها نظام التعليم العالى فى مصر، وتصنف الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية واستخدمت الدراسة المنهج المقارن والمسح الاجتماعى بالعينة للتعرف على اتجاهات الطلاب نحو سياسة التعليم العالى والجامعى الخاص مع مقارنتها بنموذج محدد من التعليم الحكومى الجامعى المستحدث متمثلاً فى شعبة اللغة الانجليزية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ومركز التعليم المفتوح، وتمثلت أدوات الدراسة فى استمارة الاستبيان، والمقابلة المقننة، وبلغ حجم العينة (120) مبحوثاً تم اختياهم عشوائياً، وتوصلت الدراسة الى أن مجانية التعليم الجامعى مطلوبة لابناء الاسر الفقيرة، كما أن التعليم الخاص يقدم تأهيلاً أفضل لسوق العمل، وأنه أكثر تحديثاً ومرونة من التعليم الحكومى.[13]

3- دراسة "محمد ياسر الخواجة" (2010) عن "أزمة التعليم..أزمة مجتمع " انطلقت تلك الدراسة من محاولة التعرف على دور التعليم العام والخاص فى إعادة

إنتاج التمايزات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة الاستبيان والمقابلات المفتوحة، وتمثل مجتمع الدراسة فى عينة تقدر بحو (320) مفردة من طلاب وطالبات مرحلة التعليم الثانوى العام بالفرقتين الثانية والثالثة، بمدرستين أحدهما حكومية بواقع (160) مفردة، والأخرى خاصة لغات بواقع (160) مفردة بمحافظة الغربية، وأوضحت الدراسة ان أسلوب التدريس السائد فى كلٍ من النظامين الحكومى والخاص فى التعليم قبل الجامعى يتم على أساس التلقين والحفظ، كما أن نظام التعليم الحالى نظام تقليدى لا يقيس قدرات الطلاب وإمكاناتهم التعليمية، كما توصلت الدراسة الى وجود فروق لصالح طلاب مدارس اللغات فيما يتعلق بالحرص على تشجيع الطلاب على الإنجاز والتفوق الدراسى أكثر من طلاب المدرسة الحكومية.(14)

4- دراسة "أحمد زايد"(2013) عن "التعليم والطبقة فى مصر"، دائرة الإدماج والتهميش، هدفت الى التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم من حيث فرصه ونوعه والاستثمار فيه ونمط الحياة الذى يخلقه وبين المستوى الاجتماعى والاقتصادى للاسرة، واستخدمت الدراسة منهج البحث الوصفى، واعتمدت فى جمع البيانات على استمارة استبيان للاسر المعيشية وأخرى للافراد، وتمثل مجتمع الدراسة فى عينة من الاسر تقدر بنحو (2364) أسرة معيشية بلغ عدد أفرادها (9363) فرداً (وزعت على محافظات القاهرة، والبحيرة، والقليوبية، وبنى سويف، واسوان، وغطت مناطق ممثلة فى الريف والحضر فى هذه المحافظات)، كما اجريت الدراسة على عينة من الافراد (18 سنة فأكثر) من داخل عينة الاسرة المعيشية، وبحد أقصى ثلاث أفراد فى الاسرة الواحدة مع مراعاة تمثيل النوع، وقد بلغ حجم عينة الاسرة (3918) فردا موزعة على نفس المحافظات، وتوصلت الدراسة الى ان أبناء الشرائح العليا يحصلون على فرص تعليمية أكبر، ليس فقط بحكم انتمائهم الطبقى، ولكن ايضاً بحكم البنية الطبقية للتعليم ذاته، كما ان التعليم الذى تتباين فيه الفرص التعليمية بتباين القدرات المادية للافراد، أوالتعليم الذى يمنح فرصاً أكبر وتعليماً أكفأ لفئات بعينها فى الوقت الذى يحرم منها فئات أخرى، هو تعليم يشيد آليات للتهميش لقطاعات أعرض من الناس، بدلاً من أن يكون آلية للدمج.(15)

5- دراسة "حوته حسين " (2013) عن "الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم الجامعي" وهى هدفت إلى التعرف على أثر الطبقة التى ينتمى اليها الطالب سواء أكانت طبقة دنيا أو متوسطة أوعليا على نوعية التعليم الذى يلتحق به، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتمثل مجتمع الدراسة فى عينة من طلبة وطالبات جامعة بنى سويف بلغت (2521) طالباً وطالبة، وعينة من جامعة النهضة كجامعة خاصة بلغت (284) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة وثيقة بين الوعى الطبقى لأسر الطلاب واختيار نوعية التعليم، ووجود دور ايجابى للثقافة الطبقية للوالدين والمتمثل فى رأس المال الثقافى فى تدعيم اتجاهات أبنائهم فى اختيار نوعية التعليم.(16)

(ب) الدراسات الأجنبية:

6- دراسة "باولوفريرى" (1979) عن "تعليم المقهورين" وهدفت إلى تشخيص العلاقة بين التعليم والبنية الاجتماعية، من خلال بُعد العملية التعليمية بين الطالب والمُعلم، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم القائم على التلقين هو تعليم استغلالى، ويعرفه "بالتعليم البنكى" الذى يقوم فيه الطالب بدور المستقبل للمعلومات ويخزنها دون وعى، ويكون المُعَلم هو المُهيمن على الطلاب الذين يستقبلون منه المعرفة لحفظها واسترجاعها، كما توصل "فريرى" الى طرح مفهوم جديد للتربية يدعو إلى الحرية وهو "التربية الإشكالية" التى تنظر إلى الحوار على أنه وسيلة لإدراك العالم، وتقوم على أساس الإبداع والتفكير الناقد وتغيير الواقع الاجتماعى.(17)

7- دراسة "ميكن ونور" (2006) عن " أوجه القصور فى التعليم وضعف الآفاق الاقتصادية فى دول الخليج: حالة دولة الامارات العربية المتحدة"، حاولت تلك الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين التعليم والتدريب وثلاث استراتيجيات تتمثل فى التنمية التكنولوجية والتنوع الاقتصادى والتغير الهيكلى فى سوق العمل، واستخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة لدولة الإمارات، وتمثل مجتمع الدراسة فى (40) فرداً من صانعى السياسة والخبرة فى الصناعات الكيميائية والمعدنية، كما اعتمدت الدراسة على طريقة المسح لبيانات بعض الشركات فى الصناعات المعدنية والكيميائية للكشف عن العلاقة بين التعليم والتدريب والتكنولوجيا والمعرفة، وتوصلت الدراسة الى أن هناك ارتباطا إيجابيا بين التعليم والتدريب والتكنولوجيا من ناحية والمعرفة من ناحية أخرى، وأن المعوقات فى النظام التعليمى تؤدى إلى مستويات جودة أقل، وذلك على المستويين الإقليمى والمحلى.(18)

8- دراسة "Tolofrai" (2008) عن " تسليع التعليم العالي في دولة الرفاه السويدية: استكشاف الامكانيات " أنطلقت الدراسة من التعرف على الأطر التى تحكم وظائف وإدارة الجامعات فى السويد، ومصادر التمويل للجامعات السويدية، ومدى امكانية تسليع التعليم العالى فى السويد، واستخدمت الدراسة استبانة وجهت للقائمين على التعليم العالى فى السويد، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الجامعات فى السويد يظهر بها التحول من النظرة المحلية الى النظرة العالمية، ومن تخطيط وتحكم الدولة المتزايد الى درجة واسعة من الحرية، وكذلك وجود رغبة فى ان تكون الجامعات مستقلة تماماً عن الدولة، مقابل وجود رغبة فى الاتجاه الواسع نحو خصخصة التعليم والجامعات.(19)

9- دراسة "براتى"Bratti" (2008) عن "التعليم العالي والمساواة في إحداث الفرص التعليمية"، هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين التوسع في التعليم الجامعي والعالي وزيادة المساواة بين أفراد المجتمع، وذلك بالمجتمع الإيطالي في فترة التسعينيات، حينما قامت الحكومة الإيطالية بتغيرات في سياسة التعليم العالي من أجل توفير العديد من الدرجات في المؤسسات التعليمية، وقامت الحكومة بفتح مواقع جديدة في المقاطعات (الولايات) المجاورة، واستخدمت الدراسة المنهج

التاريخي من خلال دراسة تطور نظم التعليم فى المجتمع الإيطالي، وتم تقسيم الدراسة إلى جزئين: الجزء الأول: يصف بإختصار التغيرات التي وقعت في السياسات خلال فترة التسعينيات، والجزء الثاني: يُحاول توضيح الاستراتيجية المنهجية، وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في التعليم العالي له تأثير محدود في تقليل التفاوتات الفردية الموجودة بالتعليم العالي، كما أكدت الدراسة أن البرامج المتاحة وبشكل متزايد ذات تأثير إيجابي على احتمالية الالتحاق بالجامعات فقط، وليس الحصول على الدرجات الجامعية.[20]

10- هدفت دراسة "Birute & Pranvicene " (2010) عن "تحليل نظم تمويل التعليم العالى" الى التعرف على نظم تمويل التعليم العالى وتحليلها للوقوف على مزايا وعيوب كل نظام، واختبرت هذه الدراسة الآليات التى من خلالها تتمكن الجامعات من توفير الموارد لتمويل التعليم العالى من أجل تأسيس وسائل فاعلة لتوجيه الدعم لمؤسسات التعليم العالى، واستخدمت الدراسة المناهج النظرية والامبريقية ومن بينها المنهج المقارن، وتحليل النظم والنقد التحليلى وتحليل البيانات الجاهزة، وتوصلت الدراسة الى أن نظم التعليم العالى تم تمويلها بطرق محددة يتم اختيارها على أساس أهداف الدولة والمجتمع من التعليم العالى، وان نظام التعليم العالى لايستطيع أن يحقق الجودة والفعالية بالاعتماد على موارد الدولة بمفردها، لذا فمن الضرورى السعى نحو جذب القطاع الخاص.[21]

11- دراسة " Tshabangu" (2013) عن "الوصول العادل الى التعليم العالى: الاتجاهات والتسليع وأبعاد الجودة فى ناميبيا"، أنطلقت من محاولة التعرف على عوامل تسليع التعليم، وتحديات اتاحة التعليم العالى والارتفاع فى الرسوم الجامعية واثرها على اتاحة التعليم فى ناميبيا، واستخدمت الدراسة المناهج الكيفية باستخدام الاستبيانات شبه المقننة، وتمثل مجتمع الدراسة فى عينة عمدية بكرة الثلج من الطلاب والمحاضرين بالجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أن ناميبيا قد خطت خطوات هائلة نحو تمويل التعليم عامة، إلا ان هذا التمويل يتناقص باستمرار عبر الزمن، لذا كان له تأثير سلبى على اتاحة التعليم العالى خاصة بالنسبة للطلاب القادمين من الخلفيات الفقيرة، كما توصلت الدراسة الى أن الزيادة فى معدلات الالتحاق بالتعليم العالى ربما تخفى التفاوتات الاجتماعية فى الالتحاق بالتعليم العالى، فضلاً عن تهديد المساواة.[22]

12- دراسة " Chorney "عن "تتجير التعليم العالى كتهديد للقيم الاخلاقية للمواطنة" هدفت الدراسة الى التعرف على الآثار السلبية الرئيسية للاتجاه المتزايد نحو تسليع التعليم العالى الذى ينظر للتعليم على أنه سلعة، والطلاب على أنهم مستهلكون، والمعلمون على أنهم مقدمى الخدمة وارتباطها بنتائج التعليم الليبرالى للقرن الحادى والعشرين وذلك بالتركيز على اخلاقيات المواطنة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتجاه المتزايد نحو تسليع التعليم له تأثيرات أخلاقية سلبية غالبا ما تكون ضمنية مثل عدم الارتباط بين الطلاب والمُعلمين، وتآكل المبادئ الاخلاقية التقليدية للمواطنة.[23]

تعقيب:

أهتمت الدراسات السابقة بالتركيز على أبعاد معينة أضافت للباحث مزيداً من التوضيح والفهم لطبيعة مشكلة البحث، الأمر الذى دفعه الى إجراء دراسة أكثر تفسيراً وإيضاحاً للخلفيات الاجتماعية المتمثلة فى المستوى التعليمي والاقتصادى والمهنى للوالدين وارتباط ذلك بإختيار نوعية التعليم الجامعى للأبناء، وأسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المتميز، وأهم مميزاته ومدى ارتباطه بسوق العمل، وهى متغيرات لا توجد دراسة من الدراسات السابقة تناولتها جميعاً، فلم تتناول أى دراسة من تلك الدراسات لموضوع العلاقة بين التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وهذا ما يجعل الدراسة الحالية أضافة جديدة في هذا المجال، وفضلاً عما سبق، فإنه يُمكن الاشارة إلى النقاط التالية، والتي تتلاقي فيها الدراسات السابقة.

أ- ما يخص أهداف الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أهدافاً متعددة ترتبط بموضوع الدراسة، الا أن معظمها يشترك فى هدف رئيسى يتمثل فى التعرف على العلاقة بين الوضع الطبقى لأسر الطلاب ونوعية التعليم الذى يلتحقون به، كما فى دراسات "محروس محمود خليفة" و"حسن البيلاوى"، و"محمد ياسر الخواجة"، و"باولو فريرى"، ويمثل هذا الهدف محورا هاما فى الدراسة الحالية، حيث تحاول الكشف عن الوضع الاقتصادى والاجتماعى للأسر التى ينحدر منها طلاب التعليم الجامعى المتميز ومقارنته بوضع أسر طلاب التعليم الجامعى العادى.

وفى ضوء هذا الهدف أشارت الدراسات السابقة الى عدة نقاط أو حقائق مرتبطة بالتعليم الجامعي يمكن للدراسة الحالية الاستفادة منها أهمها: أن النظام التعليمي يقوم بعملية انتقاء لأبناء القادرين مادياً، كما أنه يوجد فروق لصالح أبناء القادرين فيما يتعلق بالانجاز والتفوق الدراسى، وان العلاقة بين المُعلم والطالب فى ظل عملية الحفظ والتلقين هى علاقة سيطرة وهيمنة، وأن نوع التعليم مرتبط بالطبقة الاجتماعية، كما ان تطبيق سياسات الخصخصة فى التعليم سوف يزيد من معاناة أبناء الطبقات الفقيرة فى الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، كما اشارت الدراسات الى أن نقص الانفاق على التعليم الجامعى يخلق سياسات تعليمية جديدة ليست فى صالح أبناء الطبقات الفقيرة.

ب- الخلفيات النظرية المستخدمة:

انطلقت معظم الدراسات السابقة من خلفيات نظرية واضحة مثل دراسة "حسن البيلاوى" التي انطلقت من نظرية " بيير بورديو" حول "رأس المال الثقافى"، حيث ربطت تلك النظرية التعليم بالاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى، كما تتفق نظرية "محمد ياسر الخواجة"، و"ودراسة باولو فريرى" على التوجهات النظرية الرئيسية التى تؤكد على كون التعليم ليس مُحايداً، وإنما هو أداة في يد الطبقة المسيطرة داخل المجتمع، والتي يعكس التعليم ويؤكد توجهاتها

داخل المجتمع، وذلك من خلال مناهجه وأساليبه الدراسية.

ج - الإجراءات المنهجية المستخدمة:

يلاحظ على الدراسات السابقة التنوع المنهجي، فقد اتجهت غالبية الدراسات إلي المزاوجة بين المنهج المقارن والاسلوب الوصفى، كما في دراسة "محروس محمود خليفة" و"محمد ياسر الخواجة"، كذلك الحال بالدراسة الراهنة، وفي مقابل ذلك اعتمدت دراسات أخرى علي منهج واحد فقط، مثل المنهج التاريخى كما فى دراسة دراسة "ماثميليانو" وطريقة دراسة الحالة كما فى دراسة "جون ميكن" و"سامى نور"، وأما عن أداة الدراسة، فقد اتجهت غالبية الدراسات السابقة إلي المزاوجة بين أكثر من أداة في جمع البيانات، والجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، كاستخدام استمارة الاستبيان ودليل المقابلة، وجماعات المناقشة، في حين اعتمدت دراسات أخري علي أداة كمية واحدة فقط في جمع البيانات، مثل أداة الاستبيان.

خامساً: قضايا الدراسة:

(1) المجانية وتحقيق العدالة الاجتماعية (تحليل سوسيوتاريخى)

إن فهم النظام التعليمى لا يمكن أن يتم إلا فى إطار السياق الاجتماعى والتاريخي للمجتمع ككل، وعلاقته بغيره من النظم الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن فهم طبيعة العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية يحتاج أن توضع فى سياقه التاريخى، و قد شهدت مصر فترات تاريخية تنوعت فيها العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية واختلفت، فمنذ أن حصلت مصر على استقلالها الجزئى عام (1923)، والجدل حول مجانية التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية قد أشتد بين ثلاث مدارس فكرية، المدرسة المحافظة، حيث ذهب أصحابها إلى أن نشر التعليم بين الطبقات الشعبية سوف يُشكل مصدر خطورة على البناء الاجتماعى والسياسى، ولذلك عارضوا نشر التعليم بين تلك الطبقات، ودعوا إلى قصر التعليم على أبناء الأغنياء القادرين فقط، والمدرسة البرجوازية، التى رفع أنصارها شعار الكيف، ودعوا أيضاً إلى قصر التعليم على أبناء الأغنياء القادرين على تحمُل نفقات التعليم، إلا أنهم ذهبوا إلى إقرار نسبة من المجانية فى مراحل التعليم الإبتدائى والتعليم الثانوى العام لا تتجاوز (5٪)، ورأوا أن الفقراء يكفيهم تعليم بسيط بالمجان، يمحوا أميتهم ويَعُدهُم لوظائف الفلاحة والصناعة، واخيراً المدرسة التقدمية التى أتجه أصحابها الى رفع شعار الكم قبل الكيف، فدعوا إلى جعل التعليم بالمجان وفقاً لقدرات الأفراد دون اعتبار للون أوجنس أوطبقة، لأن ذلك أقرب إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع، والنهوض بالثروة البشرية.[24]

وقد تزعم هذا الاتجاه "طه حسين" الذى أكد على أن التعليم حق لكل أبناء الشعب المصرى كافة، كحقهم فى الماء و الهواء، بل وأكد بأن لهم الحق فى حرية الإبداع والابتكار والتفكير النقدى الذى لا يتحقق إلا عن طريق "التعليم الحوارى" الذى أشار إليه "باولو فريرى"، ذلك التعليم القائم على الحوار والجدل والمناقشة بدلاً من التلقين، وهنا دعوة إلى حرية التعليم بجانب مجانيته.[25]

وفصل هذا الجدل - حول مجانية التعليم - الدستور المصرى عام (1923) بتبنيه آراء المدرسة البرجوازية، وأكد بنص المادة (19) منه على "أن التعليم الأولى (الابتدائى) إلزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات، وأصبح المَعْلم الجديد فى ذلك الوقت هو صدور قانون التعليم الإلزامي وتعميمه في أرجاء مصر عام (1924)، وبدأت تنتشر مدارس هذا التعليم فى القرى وأحياء المدن ليتعلم فيها أبناء الفلاحين والعمال والحرفيين.[26]

وكان الهدف من وراء اعلان المجانية لم يكن تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع وانما تمثل فى تحقيق هدف أسمى للنخبة، وهو تنوير الشرائح الاجتماعية التى يلتحق أبنائها بهذا التعليم الإلزامى، للتعرف على موقعها وأدوارها الاجتماعية والقناعة بتلك الأدوار والوظائف التى تخدم الوطن، وكذلك تعودهم -هم وأبنائهم- على النظام والطاعة للقوانين، وعدم التطلع إلى غير تلك المواقع والأدوار التى يحتلونها فى السلم الطبقى أوالتمرد عليها أوالطموح إلى غيرها، وإلى بقائهم فى بيئتهم التى نشأوا فيها، من جانب أخر أرادت النخبة من وراء المجانية تنوير تلك الشرائح ليكونوا قادرين على الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات النيابية، التى تؤهل تلك النخبة للمحافظة على أوضاعهم.[27]

فى ضوء ما سبق يتضح أن مبدأ العدالة الاجتماعية خلال فترة ما قبل ثورة 23 يوليو كان ضمن أهتمامات الدولة إلا أنه لم يترسخ بعد، حتى جاءت ثورة 23 يوليو عام 1952م واعلنت مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن مبادئها الستة، وتتمثل أهم مظاهر تحقيق العدالة الاجتماعية فى تلك الفترة فى إعلان مبدأ المجانية بالتعليم الجامعى عام 1961م، والذى ترتب عليه زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعى، حيث تشير البيانات الى أن عدد الطلاب المقيدين عام 1960 / 1961 كان حوالى (87) ألف طالباً وطالبة، وقد زاد هذا العدد بعد صدور المجانية ليصل إلى حوالى (152) ألف طالب وطالبة عام 1962/1961، أى بزيادة نسبتها حوالى (75٪) فيما بين السنتين،[28] وارتبطت تلك الزيادة فى عدد الطلاب بطموح الآباء للأبناء وبمبدأ تكافؤ الفرص، وتمكين أبناء الفقراء من حق المساواة مع أبناء القادرين فى تمتعهم بفرص متساوية فى التعليم فى جميع مراحله، كما شكلت تلك الزيادة مختلف الشرائح الطبقية داخل المجتمع المصرى، وأصبح معيار القبول بالجامعة المجموع الذى يحصل عليه الطالب فى الثانوية العامة، وليس قدراته المادية"[29]

مما سبق يتضح أن مجانية التعليم هى الضمان الاجتماعى الحقيقى لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع أبناء المجتمع الواحد على اختلاف طبقاتهم، وحتى لا يتميز أحد عن أحد بسبب القدرة المالية، وإنما التمييز فقط فى القدرات الذهنية والإبداع والابتكار، والمجانية كمبدأ دستورى، لا بد لها من ضمانات حتى تتحقق كاملة، وحتى تصل إلى جميع أبناء المجتمع.

وفضلاً عن المجانية، فان التعليم أصبح يُنظر إليه على أنه قناة لتحسين أحوال مختلف الشرائح الاجتماعية، كل ذلك دفع الى التوسع فى إنشاء الجامعات الاقليمية، فقد كانت الجامعات محصورة فى نطاق محدد داخل العاصمة نفسها، مما جعلها

تشكل صورة من صور الإقطاع التعليمى فتم إنشاء "جامعة أسيوط" عام (1957) كما تم إنشاء جامعتى طنطا والمنصورة عام (1972)، وجامعة الزقازيق عام (1974)، وجامعة حلوان عام (1975)، واستمر هذا التوسع بعد فترة الثورة وحتى الفترة الراهنة فتم أنشاء جامعات المنيا والمنوفية وقناة السويس عام (1976) وجامعة جنوب الوادى عام (1995)، ثم اخيراً تحويل فروع الجامعات الإقليمية إلى جامعات مستقلة مثل جامعة بنها والفيوم و بنى سويف بالقرار الجمهورى رقم (84) لعام 2005، وجامعة كفر الشيخ عام 2006، وجامعة دمنهور وجامعة دمياط.[30]

أما فترة السبعيبيات (1974- 1990) فقد تبنى النظام السياسى فى مصر منذ منتصف السبعينيات سياسة عرفت بسياسة الانفتاح الاقتصادى، والتى تعنى "إباحة الاستثمار الحر لرأس المال سواء المحلى أوالأجنبى"، وقد ساهم تطبيق هذه السياسة فى السماح لرأس المال الخاص بالنمو الرأسى والأفقى معاً، وبصفة خاصة السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو إلى رأسمالية كبيرة، وأن ترتبط فى إطار علاقة عضوية بالرأسمالية العالمية، أى أن هذه السياسة أتاحت الفرصة مرة أخرى للرأسمالية المحلية الجديدة بالنشاط الطفيلى، فتشكل بذلك اقتصاد يغلب عليه الطابع الطفيلى، وتراجع الاهتمام بالإنتاج، ونظراً لارتباط الرأسمالية المحلية فى نشاطها ومصالحها بالرأسمالية العالمية، فقد تحول الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى اقتصاد طفيلى تابع.[31]

لذلك كان التعليم فى فترة السبعينيات أداة للتلقين السياسي، وغرس قيم الاستهلاك، وعلى الرغم من الشعارات السياسية التى رفعت آنذاك بدعوى أن التعليم فى مصر محايد، الا أن المتأمل للدور الحقيقى الذى كان يقوم به التعليم فى تلك الفترة يكتشف أنه يستخدم كأداة للتوجيه السياسى، سواء كان ذلك علناً فى البرامج والكتب أوفى"المنهج الخفى"، واصبح دور الأستاذ تلقين سياسة الدولة والعمل على المحافظة على الوضع الراهن من خلال التعليم، وليس تغييره، وهنا أصبح التعليم نوع من أنواع "الدعاية السياسية".[32]

وهو ما عبر عنه "باولو فريرى" عندما تحدث عن الأزمة التعليمية من منظور ايديولوجى، فيرى أن الهدف الأساسى للتعليم فى بلدان العالم الثالث، يتمثل فى تعليم المقهورين وفقاً لسياسة المستعمر (سواء كان مستعمر داخلى أومستعمر خارجى)، وبالتالى يَستخدم القاهرون التعليم كأداة لتكريس التبعية والتخلف.[33]يؤكد ذلك ما اصطبغت به المضامين الأيديولوجية للمناهج والمحتويات التعليمية فى فترة الانفتاح الاقتصادى بالمبادرات الشخصية والاستثمار الخاص، وبمنظور أن الخاص أجدى وأكثر كفاءة من الحكومى والعام، ومع اتفاقية "كامب ديفيد" والصلح مع إسرائيل، حذف من المناهج التعليمية كل ما يشير إلى أى نوع من أنواع العداوات والصراعات القديمة، لتحل محلها تأكيد مفاهيم السلام والتسامح ومقاومة العنف وحوار الحضارات.[34]

ولقد ظهرت فى فترة الانفتاح الاقتصادى تركيبة اجتماعية تعكس التمايز الطبقى وغياب مبدأ العدالة الاجتماعية، ولقد ساهم التعليم فى الحفاظ على تلك

التركيبة، فالتعليم كما قرر "بورديو"، يعتبر أحد الآليات الأساسية والفعالة فى الإبقاء على النمط الاجتماعى السائد فى المجتمعات، وذلك بما يقدمه من تسويغات أوتبريرات نظرية لواقع التفاوت الاجتماعى، وبما يقدمه من ادراكات للتراث الثقافى السائد، يبدو من خلال هذا التراث وكأنه نسق طبيعى بدلاً من كونه فى حقيقة أمره منتجاً اجتماعياً، بل وتستمد النظم التعليمية أهميتها من مدى قدرتها على تحقيق هذه الوظيفة، التى تحقق استمرار وبقاء علاقات الاستغلال التى تمارسها الطبقات المسيطرة صاحبة الثروة المالية والنفوذ السياسى، فاللجوء إلى العنف الصريح، للمحافظة على بنية علاقات السيطرة أصبح أمراً مستحيلاً فى ظل النهج الديمقراطى، لذلك تلجأ الطبقات المسيطرة إلى نوع آخر من العنف أطلق عليه "بيير بوديو" أسم "العنف الثقافى أو الرمزى".(35)

فى ضوء ما سبق يتضح أن أهم مظاهر الخلل والتشويه التى أصابت نظام التعليم فى السبعينيات والثمانينيات تتمثل في تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية ومدارس اللغات والاتجار بالتعليم، وتراجع اهتمام الدولة ودورها فى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فقد دخلت الدولة مجال التعليم فى فترة الانفتاح كتاجر من تجار السوق، الذى يتخذ من التعليم سلعة يحاول ترويجها، دون اعتبار لفقير أو غنى، قادر أو غير قادر، إلا أن هناك أمر هام وأساسى ليس لصالح الدولة، ذلك أنها استخدمت مبانى المدارس الحكومية المجانية فى ممارسة نشاطها الطفيلى المُتعلق بالتعليم الخاص، مما يُعَدْ تعدياً على مجانية التعليم وخرقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم.

وأخيراً شهد عقد التسعينات وحتى الوقت الراهن تغيرات جذرية فى ملامح وخصائص التعليم الجامعى، وقد حدث ذلك فى إطار تغير المناخ العام السائد أقتصادياً واجتماعياً والذى كانت مصلحته التحول فى نمط التنمية وتبنى منهج اقتصاد السوق، كما تأثر التعليم الجامعى فى هذا العقد بتيارات العولمة ونشأة منظمة التجارة العالمية وسريان اتفاقية الجات، وبعد أن كان التعليم الجامعى ذو وظيفة اجتماعية ووطنية خالصة، تم الانفتاح على أنظمة ومؤسسات التعليم الجامعى الاجنبية، وأصبح هيكل التعليم الجامعى فى ظل هذه التحولات أكثر تعددية وتعقيداً، وتراجع الدور الايجابى للدولة، وظهر القطاع الخاص الذى يقدم خدمات تعليمية بهدف الربح، كما بدأت القيم المادية والمصالح الخاصة المحلية والاجنبية فى التواجد والتأثير، ومن ثم أصبح نظام التعليم الجامعى فى هذه المرحلة الأخيرة أكثر عرضة لتهديد مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.(36)

ولا شك ان ما يحدث في الفترة الحالية من إعطاء مساحات كبيرة للحركة أمام الجامعات الخاصة من خلال زيادة أعداد المقبولين بها، في مقابل تقييد حركة الجامعات الحكومية وعدم اعطائها نفس هامش الحركة، والمركزية الشديدة التي لا تسمح لها باتخاذ قراراتها بشكل مستقل سواء فيما يتعلق بالميزانية أوالسياسات التعليمية يعد مؤشراً واضحاً علي استمرار نفس التوجهات المضادة لمبدأ العدالة الاجتماعية.

(2) نشأة ومميزات التعليم الجامعى المتميز.

(أ) برنامج الصيدلة الاكلينيكية بكلية الصيدلة:

1- نشأة البرنامج :

بدأت الدراسة بكلية الصيدلة- جامعة طنطا فى العام الجامعى 73 / 1974 كقسم بكلية الطب- جامعة طنطا، وصدر قرار رئيس الوزراء رقم 1142 لسنة 1976 بإستقلال قسم الصيدلة وجعله كلية مستقلة ويعتبر برنامج الصيدلة الاكلينيكية من برامج الصيدلة المتقدمة على مستوى العالم، وقد بدأ البرنامج فى العام الجامعى 2009 / 2010م، وصدر قرار وزارى رقم 3170 بتاريخ 5 / 11 / 2009 بالموافقة على برنامج الصيدلة الاكلينيكية.(37)

2- مميزات برنامج الصيدلة الاكلينيكية:

تتضح مميزات برنامج الصيدلة الاكلينيكية من خلال النقاط التى اشارت إليها اللائحة الداخلية للبرنامج والتى منها ما يلى:(38)

1 - يتميز البرنامج أنه بنظام الساعات المعتمدة* التى يسمح للطالب فيها باختيار عدد المواد والساعات التى يقوم بدراستها خلال الفصل الدراسى الواحد طبقاً لظروفة، وذلك بمعاونة المرشد الاكاديمى للطالب.

2 - تقوم الكلية بتوفير الكتاب الجامعى (النظرى والعملى) لطلاب البرنامج بدون مقابل.

3 - تعقد الكلية لقاءات دورية مع أولياء أمور الطلاب وذلك مرة كل فصل دراسى، وايضاً كلما دعت الحاجة الى ذلك، لمناقشة المشاكل التى تقابل طلاب البرنامج والعمل على حلها، ولتبادل وجهات النظر فيما يفيد الطلاب.

4 - يجوز للطالب فى هذا النظام ان يحذف أو يضيف الى ساعاته المعتمدة مقرراً أو أكثر، كما يقوم طلاب البرنامج بالمشاركة فى وضع الجداول الدراسية وجداول الامتحانات وذلك بالتعاون مع ادارة البرنامج.

5 - تتيح لائحة البرنامج الدراسية فصل صيفى (Summer Course) مدته ستة اسابيع، مما يتيح للطالب الفرصة فى تسجيل بعض المواد من سنوات دراسية أعلى أوإعادة بعض المواد فى هذا الفصل.

6 - يتم تخصيص ثلاث منح للطلاب المتفوقين لكل عام دراسى، وتشمل هذه المنح تخفيضاً للرسوم الدراسية للطلاب الثلاثة الاوائل بكل مستوى دراسى.

*** الساعة المعتمدة Credit hour : هى وحدة علمية تسجل للطالب فى حالة نجاحه فى المادة التى يدرسها وتقدر عادة بساعة دراسية نظرية أسبوعية، أو بساعتين عمليتين على الاقل كما أنها تكون أساس تحديد النصاب الدراسى الذى يأخذه الطالب فى كل فصل دراسى، وفقاً لاحكام هذا النظام، و مدة الدراسة بالبرنامج خمس سنوات وفق نظام الساعات المعتمدة، ينقسم كل عام دراسى الى فصلين دراسيين كل فصل دراسى خمسة عشر اسبوعاً، كما يجوز طرح بعض المقررات فى فصل دراسى صيفى مدته من ستة الى ثمانية أسابيع . دليل الطالب، برنامج الصيدلة الاكلينيكية ، نظام السعات المعتمدة، مرجع سابق، ص: 33 .**

7 - لقد أشار المؤيدون من المسئولين لهذا النوع من التعليم الى أنه تعليم متميز على مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والعملية، ومؤهل للقيام بدوره الفعال فى المجتمع، وقادراً على المنافسة فى سوق العمل محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما أن الطالب يدرس فى هذه البرامج المواد المناسبة التى تم اختيارها من قبل خبراء ذوى دراية واسعة بإحتياجات سوق العمل لخريجين ينجحون فى تقديم خدمات علمية متميزة.

3 - الهدف من برنامج الصيدلة الاكلينيكية:

يهدف برنامج الصيدلة الاكلينيكية الى اعداد صيدلى متميز على مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والعملية، مؤهل للقيام بدوره الفعال فى المجتمع، قادراً على المنافسة فى سوق العمل الصيدلى محلياً وعالمياً، كما يعد فرع الصيدلة الاكلينيكية من التخصصات الهامة والمتميزة في علم صناعة الدواء، والتى لا غنى عنها فى تحديث وتطور صناعة الدواء، كما أن خريجى هذا البرنامج يمثلون العمود الفقرى لصناعة الدواء فى مصر وهو القطاع الذى يخدم كل أبناء المجتمع.[39]

(ب) برنامج التجارة انجليزى بكلية التجارة:

1 - نشأة البرنامج:

صدر القرار الجمهورى رقم 1069 لسنة 1973 بإنشاء كلية التجارة جامعة طنطا، وتم أفتتاح شعبة اللغة الانجليزية بالكلية أعتباراً من العام الجامعى 95 / 1996، من الطلاب المرشحين عن طريق مكتب التنسيق والحاصلين على الثانوية العامة فى نفس العام ويتم قبولهم بتنسيق داخلى.[40]

2 - شروط الإلتحاق بشعبة اللغة الانجليزية وأهم مميزاته:

يقبل بالشعبة عدد من الطلاب يحدده مجلس الكلية سنوياً وذلك من بين الطلاب المستجدين المقبولين بالسنة الاولى فى ضوء المعايير الآتية (المجموع الكلى للدرجات، الدرجة الحاصل عليها فى اللغة الانجليزية (40) درجة كحد أدنى)، وتتمثل أهم مميزات التعليم المتميز فى شعبة التجارى انجليزى فيما يلى:[41]

(أ) يحق للطالب الذى يتعذر عليه الاستمرار فى الدراسة بالمجموعة أن يحول الى الدراسة باللغة العربية فى نفس الفرقة الدراسية المقيد لها فى الكلية.

(ب) تكون الدراسة باللغة الانجليزية طبقاً للمقررات الدراسية التى تشتمل عليه لائحة الكلية، وتستخدم المراجع الاجنبية فى مقررات هذ الشعبة.

(ت) يتطلب دخول الطالب الامتحانات تحقيق نسبة حضور لا تقل عن 75% من عدد محاضرات وتطبيقات كل مادة.

(ث) يخصص 30% من الدرجة النهائية لكل مادة لأعمال السنة ويحدد مجلس الكلية بناء على اقتراح لجنة الإشراف التنفيذية أسس تحديد درجات أعمال السنة.

(ج) يتبع شأن اعتذار الطلاب عن عدم حضور الامتحانات وايقاف القيد نفس القواعد المتبعة فى الكلية.

(ح) يوجد مكتبة خاصة بشعبة اللغة الانجليزية.
(خ) يخصص لطلاب شعبة اللغة الانجليزية مبنى خاص للتدريس.
(د) يقوم بالتدريس لطلاب اللغة الانجليزية أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على الدكتوراه من الخارج فقط، وذلك لاجادتهم اللغة الانجليزية.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

المنهج المستخدم فى الدراسة:

انطلقت الدراسة الراهنة من نقطة أساسية هي وحدة المنهج العلمي بين كل العلوم، باعتبار أن المنهج واحد في جميع العلوم، أما الاختلاف فيرجع إلى نوع وطبيعة الدراسة، لذا فقد استعان الباحث في هذه الدراسة بالأساليب المنهجية التالية:

- الأسلوب الوصفي التحليلي: بهدف وصف وتحليل واقع التعليم الجامعي المتميز وواقع المجانية، وعلاقتها بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين التعليم الجامعى العادى والتعليم الجامعى المتميز، للكشف عن مميزات التعليم المتميز.
- الأسلوب الإحصائي: علي الرغم من أن دليل المقابلة قائم بالأساس علي التحليل الكيفي إلا أن الباحث قد فضل المزواجة بين التحليل الكمي والكيفي حيث تم تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام البرنامج الاحصائى (SPSS) Version 17 وهى اختصار للاحرف اللاتينية الأولى من أسم "الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية" باستخدام معاملات كا2، كما تم تطبيق معامل التوافق للتعرف على مدى درجة التوافق وطبيعة العلاقة بين المتغيرات.

2- أدوات الدراسة: تعتمد الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

أ- استمارة استبيان Questionnaire، وقد تم تطبيق الاستبيان على عينة من طلاب التعليم الجامعى العادى والمتميز بكلية الصيدلة وكلية التجارة بجامعة طنطا.

وللتأكد من صدق محتوى أداة الدراسة، تم الاعتماد على الصدق الظاهري من خلال صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع، وعلم اجتماع التربية، وفي ضوء اقتراحاتهم وتوصياتهم تم إجراء بعض التعديلات التي تضمنت بعض الإضافات والحذف وإعادة الصياغة لبعض الأسئلة في استمارة الاستبانة.

ولقياس الثبات، تم تطبيق الاستبانة على عينة عمدية من طلاب التعليم الجامعى بكلية التجارة والصيدلة، ثم الطبيق مرة أخرى بعد مرور أسبوعين على نفس العينة، وتم قياس معامل الارتباط بينهما، حيث بلغ (0.7) وهو معامل يشير إلى ثبات الاستبانة، ومن ثم تشكلت الاستبانة في صورتها النهائية من (34) سؤالاً، تم توزيعهم على أربعة محاور، يدور المحور الاول حول البيانات الأساسية لافراد العينة، ويدور المحور الثانى حول الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ينحدر منها الطلاب، ويدور المحور الثالث حول أهم مميزات التعليم الجامعى المتميز، واخيراً المحور الرابع يدور حول مجانية التعليم الجامعى فى ظل التوسع فى التعليم

المتميز.
ب- المقابلة غير المقننة unstructured interview، وقد تم تطبيق المقابلة على عينة بلغ حجمها (20) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية وخبراء التعليم وعلى المسئولين بالتعليم الجامعى المتميز.
ج- المناقشة الجماعية البؤرية Focus Group Discussion : حيث قام الباحث بتنظيم عدد من جماعات النقاش (خمس مجموعات كل مجموعة مكونة من سبعة أفراد) مع بعض خبراء التعليم الجامعى وأعضاء هيئة التدريس لاستخلاص وتنقيح بعض الآراء حول موضوع الدراسة.

(3) مجالات الدراسة :
أ- المجال المكانى: تم تطبيق الدراسة فى جامعة طنطا، حيث مجال عمل الباحث الأمر الذى يسر تطبيق الدراسة الميدانية، ووقع اختيار الباحث على كليات التجارة والصيدلة، حيث يتم تطبيق نظام التعليم المتميز، والمعروف بكلية التجارة بأسم تجارة إنجليزى وبكلية الصيدلة يعرف بأسم برنامج الصيدلة الإكلينيكية.
ب- المجال الزمنى: تم جمع البيانات فى الفترة من بداية شهر فبراير 2014 م حتى نهاية شهر مايو 2014 م.
ج- المجال البشرى: بلغ اجمالى افراد العينة الكلية من طلاب كلية التجارة والصيدلة بالتعليم العادى والمتميز الى (350) مفردة وذلك على النحو التالى:-
1- عينة التعليم العادي: تم اختيار عينة عمدية بالحصة قوامها (200) مفردة بواقع (100) طالباً وطالبة من كلية الصيدلة، و(100) طالباً وطالبة من كلية التجارة، وذلك من طلاب الفرقة الرابعة بكل من كلية الصيدلة البالغ عددهم (1000) طالباً وطالبة، وكلية التجارة البالغ عددهم (476) للانتظام، و(524) للانتساب، باجمالى (1000) طالباً وطالبة، وهذه العينة تمثل (10%) من اجمالى مجتمع البحث البالغ (2000) طالباً وطالبة بالفرقة الرابعة، وتم اختيار هذه النسبة نظراً لكبر حجم المجتمع.
2- عينة التعليم التميز: نظراً لصغر حجم المجتمع المدروس، اختار الباحث عينة عمدية قدرها (150) مفردة بنسبة (50%) من الفرقة الرابعة ببرنامج الصيدلة الاكلينيكية وبرنامج التجارة انجليزى، وبالتالى كانت العينة على النحو التالى:
- بلغ حجم العينة من ببرنامج الصيدلة الاكلينيكية: (50) طالباً وطالبة، حيث بلغ اجمالى طلاب الفرقة الرابعة (100) طالبا وطالبة.
- بلغ حجم العينة من برنامج التجارة انجليزى: (100) طالباً وطالبة، حيث بلغ اجمالى طلاب الفرقة الرابعة (200) طالباً وطالبة.

سابعاً: تحليل بيانات استمارات البحث:

(1) الخصائص العامة لعينة الدراسة:
أ- أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين نسبة الذكور والإناث، مما يوضح التقارب الكبير بينهما، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول

رقم (1) والمرتبطة بالنوع الى أن نسبة الاناث من اجمالى افراد العينة تمثل (54.6%)، وذلك بنسبة (53.5% ،56%) بكل من العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز على التوالى، مقابل نسبة (45.4%) من الذكور من إجمالى افراد العينة بنسبة (46.5%، 44%) لكل من العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز، ويرجع هذا التقارب بين أفراد العينتين الى طبيعة العينة، حيث اعتمدت الدراسة على عينة عمدية لعرض وجهة نظر النوعين من الطلاب مما يفيد الدراسة الميدانية.

ب - محل الإقامة: تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (2) والمرتبطة بمحل الاقامة الى أن أكثر من ثلثى إجمالى أفراد العينة بنسبة (69.7%) من المدينة، ولقد أشار الى ذلك كل من أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز بنسبة (66.5%، 74%) على التوالى، مقابل أن نسبة (30.3%) من الريف، وذلك بنسبة (33.5%، 26%) لكل من أفراد العينتين من التعليم الجامعى العادى والمتميز على التوالى، ولقد أشار التحليل الاحصائى الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز.

وفى ضوء تلك البيانات يلاحظ ارتفاع نسبة القاطنين بالمدن من طلاب التعليم الجامعى المتميز بشكل واضح، فنسبة التحاق أبناء المدينة بالتعليم المتميز تصل إلى (74٪) مقابل (26٪) فقط من أبناء الريف، وقد يرجع ذلك الى طبيعة حياة المدينة التى يغلب عليها المنافسة باستمرارمن أجل الحصول على مركز اجتماعى أفضل ووضع ومكانة اجتماعية متميزة بين افراد المجتمع والاستفادة من ثروات الحياة، وانعكس هذا فى الاتجاه في محاولة الالتحاق بالتعليم الجامعي المتميز لما به من مميزات عديدة تفوق التعليم الجامعي العادي، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار اليه تقرير التنمية البشرية عن مصر عام 2010م، من أن المتفوقون فى الدراسة يأتون فى الغالب من المناطق الحضرية.[42] وبذلك يعد التعليم المتميز من مؤشرات عدم تكافؤ الفرص التعليمية، لانه يتجه إلى طلاب المدن على حساب طلاب الريف.

ج- نوع المدرسة الابتدائية والاعدادية والثانوية التى إلتحق بها أفراد العينة:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث نوع المدرسة الابتدائية والاعدادية والثانوية التى إلتحق بها أفراد العينتين من التعليم الجامعى الحكومى العادى والمتميز.

حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (3) الى أن نسبة من التحق بالمدرسة الابتدائية الخاصة من أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز تصل الى (9.5%، 56%) على التوالى، مقابل نسبة (90.5%،44%) التحقوا بمدرسة ابتدائية حكومية على التوالى، ونسبة من التحق بالمدرسة الإعدادية الخاصة من أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز تصل الى (15.5%، 43.3%) على التوالى، مقابل نسبة (84.5%، 56.7%) التحقوا بمدرسة إعدادية حكومية على التوالى، واخيراً فإن نسبة من التحق بمدرسة ثانوية خاصة من أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز تصل الى (16%،36%) على التوالى، مقابل نسبة (84%،64%) التحقوا بمدرسة ثانوية حكومية على التوالى.

فى ضوء تلك البيانات يتضح أن طلاب التعليم الجامعى المتميز سبق وأن تلقوا تعليماً متميزاً منذ المراحل التعليمية الاولى، وينحدرون من مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع، لان نوع المدرسة دليل على الوضع الاقتصادى والاجتماعى، حيث إن المدارس الخاصة تفرض مصروفات عالية مقارنة بالمدراسة الحكومية العادية، ومن ثم فهو تعليم متميز لا يتاح لجميع أبناء المجتمع، وانما ينتقى من أبناء المجتمع من لدية القدرة المادية على الالتحاق به، وهو ما يؤكد وجهة النظر التى ترى أن التعليم الخاص يمثل اهداراً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ووفقا لذلك فان التعليم المتميز الجامعى وما قبل الجامعى يصنف أبناء المجتمع الواحد وفقاً للقدرات المادية وليس وفقاً للقدرات العلمية، ويمثل اهداراً لمبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وما يجب الاشارة اليه هو ملاحظة انخفاض نسب الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم الخاص كلما ارتقينا فى مراحل التعليم، يتضح ذلك بين أفراد العينة الذين التحقوا بالتعليم الجامعى المتميز، ففى المدرسة الابتدائية التحقت نسبة (56%) ثم انخفضت الى (43.3%) بالمدارس الاعدادية ثم أنخفضت الى (36%)، وهذا يوضح الارتباط القوى بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى واختيار نوعية التعليم والاستمرار فيه، فكلما ارتقينا فى مراحل التعليم يتضاءل وجود ابناء غير القادرين، كما يكشف هذا عن دور التعليم المتميز فى فرز وانتقاء ابناء الصفوة وابناء القادرين من أبناء المجتمع.

د - امتلاك شقة خاصة:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (4) الى أن أكثر من ثلثى أفراد عينة التعليم المتميز بنسبة (67.3%) تمتلك شقق خاصة مقابل نسبة (10.5%) من أفراد عينة التعليم الجامعى العادى، وهذا المؤشر يؤكد ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لطلاب التعليم الجامعى المتميز، والذى ينعكس فى اختيارهم لنوعية التعليم المناسب لقدراتهم المالية وليس لقدراتهم العلمية.

هـ - امتلاك سيارة خاصة:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (5) الى أن أكثر من نصف أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز بنسبة (54.7%) تمتلك سيارات خاصة مقابل نسبة (14.5%) من أفراد العينة بالتعليم الجامعى العادى، وهذا ما يعبر عن تمتع طلاب التعليم المتميز بمستوى اقتصادى راقٍ عن طلاب التعليم الجامعى العادى، إذ أن امتلاك السيارة يعتبر دليل على الوضع الطبقى المتميز.

يتضح مما سبق أن أفراد العينة بالتعليم المتميز يتمتعون بمستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع أثناء التحاقهم بالدراسة، وهو مؤشر لما سيكون علية مستوى هؤلاء الطلاب الاقتصادى بعد التخرج، يؤكد ذلك امتلاك نسبة كبيرة منهم لشقق و

سيارات خاصة، وهذا يعكس المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر التى ينحدر منها هؤلاء الطلاب، وقدرة هذه الأسر على ضمان مستقبل أفضل لأبنائها، ليس فقط فى التعليم ، وإنما بعد التخرج أيضاً.

و - مدى تدبير مصروفات الجامعة.

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينتين من حيث صعوبة تدبير مصروفات الجامعة، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (6) الى أن أكثر من ثلث أفراد العينة بالتعليم الجامعى العادى بنسبة (38%) يجدون صعوبة فى تدبير مصروفات الجامعة، علماً بأنها لا تتجاوز (500) جنيهاً، مقابل أن الغالبية من أفراد العينة بالتعليم المتميز بنسبة (87.3%) أشارت الى أنها لا تجد صعوبة فى الحصول على مصروفات الجامعة والتى تبلغ بكلية التجارة أنجليزى (7800) جنيهاً وتبلغ بكلية الصيدلة أكلينيكى (16000) جنيهاً، وبذلك يتضح أن طلاب التعليم الجامعى المتميز ينحدرون من مستوى اقتصادى قادر على اختيار نوعية التعليم الملائم لابنائهم والاستمرار فيه، وهنا يظهر عدم قدرة التعليم المتميز على تحقيق العدالة الاجتماعية.

وهنا يشكل التعليم المتميز ثنائية طبقية داخل التعليم الجامعى الحكومى، وتتمثل تلك الثنائية فى برامج خاصة تتولى تعليم أبناء الصفوة القادرة مادياً، مقابل وجود تعليم عادى يشمل الغالبية العظمى من أبناء المجتمع، و الجدير بالذكر أن المجانية هنا يستفاد منها أبناء الفقراء و أبناء القادرين- ولا تقتصر على أبناء الفقراء المحتاجين فقط - فى حين أن التعليم المتميز لا يتاح إلا لفئة واحدة فقط (فئة الصفوة) والتى تتصف بثرائها و قدرتها على تحمل عبء تكاليف المصروفات الدراسة، ومن ثم فان التعليم المتميز يقلل من أهمية المجانية.

(2) المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأسر أفراد العينتين.

وضع الباحث أربعة مؤشرات أساسية لتحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأسر أفراد العينتين، وإن كانت هذه المؤشرات قد صَعُبَ على الباحث تحديدها بالدقة المطلوبة لكل من أسر أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز ، خاصة تحديد مستوى التعليم وحجم الدخل لأفراد العينة بالتعليم المتميز، فهم يتمتعون بالحرص الشديد فى الحفاظ على الوجاهة الاجتماعية من خلال المبالغة فى مستوى تعليم الوالدين، أما الدخل فكانوا كثيراً ما يخفون حقيقته، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلى :-

أ- الحالة التعليمية للوالدين.

ب- الحالة المهنية للوالدين.

ج - مستوى دخل الوالدين.

د- ممتلكات خاصة بالأسرة تتمثل فى (أراضى بناء، عقار، شهادات استثمار، مصانع، متاجر)

وبناءاً على هذه المؤشرات يمكن تصنيف و توزيع أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والتعليم المتميز على النحو التالى:

أ- الحالة التعليمية للوالدين:

يرى "بيير بورديو" أن التحصيل التعليمى للفئات الاجتماعية له علاقة مباشرة بكمية رأس المال الثقافى التى تمتلكها تلك الطبقات، بل ويتم ترجمة رأس المال الثقافى من خلال التعليم الى قوة وسلطة ، فالتعليم يقوم بالدور الرئيسى فى إعادة الانتاج الثقافى.(43)

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين أفراد العينتين من حيث تعليم الآباء، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (7) الى أن نسبة الذين اشاروا الى تعليم ابائهم تعليم جامعى وفوق جامعى من افراد العينة بالتعليم الجامعى العادى تصل الى (57%، 6.5%) على التوالى مقابل نسبة (70%، 22%) من عينة التعليم المتميز على التوالى، وترتفع نسبة أفراد العينة بالتعليم العادى الذين اشاروا الى أن تعليم الاباء هو مؤهل متوسط الى (24%) مقابل (4%) من أفراد العينة بالتعليم المتميز، و فى ضوء تلك البيات يتضح ارتفاع مستوى التعليم لدى آباء أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز مقارنة بالمستوى التعليمى لآباء أفراد العينة بالتعليم الجامعى العادى.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث تعليم الام، وذلك لصالح أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (8) الى أن نسبة الذين اشاروا الى تعليم الام تعليم جامعى وفوق جامعى من افراد العينة بالتعليم الجامعى العادى تصل الى (60.5%، 3%) على التوالى مقابل نسبة (83.3%، 12.7%) من عينة التعليم المتميز على التوالى، كما أن نسبة أمية الام والقراءة والكتابة لدى أفرادعينة التعليم العادى تصل الى (4%، 24%) على التوالى مقابل أنه لا توجد حالة من الامية أوالقراءة والكتابة لدى أفراد عينة التعليم الجامعى المتميز، وبذلك يتضح ارتفاع مستوى التعليم لدى أمهات أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز مقارنة بالمستوى التعليمى لأمهات أفراد العينة بالتعليم الجامعى العادى.

فى ضوء تلك البيانات السابقة بكل من الجدولين رقم (7، 8) يتضح أن مستوى تعليم الوالدين لإفراد العينة بالتعليم المتميز يعلو على مستوى تعليم الوالدين لأفراد العينة بالتعليم العادى، وبذلك يظهر نمطين من الثقافة هما: ثقافة الصفوة التى تمتلك رأس مال مادي وتسعي إلي الحصول علي رأس المال الثقافي أيضاً مما يعكس وعى افراد الاسرة باختيار تعليم افضل لابنائهم، وثقافة الطبقات الدنيا التى لا تمتلك رأس المال المادي والثقافي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "حوته حسين" حيث توصلت الى وجود علاقة وثيقة بين الوعى الطبقى لاسر الطلاب واختيار نوعية التعليم الجامعى، ووجود دور ايجابى للثقافة الطبقية للوالدين والمتمثل فى رأس المال الثقافى فى تدعيم اتجاهات الابناء فى اختيار نوعية التعليم.

ويؤكد هذه النتيجة رأى "بيير بورديو" الذى أشار الى أن رأس المال الثقافى غير موزع بالتساوى بين الطبقات الاجتماعية، فاسر طلاب التعليم المتميز تمتلك رأس المالى الثقافى وتحاول أن تورثه لابنائها من خلال حرصها على اختيار تعليم

متميز يتماشى مع راس المال الثقافى الذى تمتلكه والذى يترجم فيما بعد الى راس مال مادى.

وهنا يؤكد "بيير بورديو" أن الذين يمتلكون "رأس مال ثقافى" هم الذين يحصلون على المزيد منه بالفعل، لأنهم يمتلكون وسائل استخلاصه لأنفسهم، ويمتلكون الأدوات التى تمكنهم من استخلاصه وامتلاكه، ومن ثم يتم إعادة إنتاج رأس المال الثقافى من خلال الأبناء، لذلك يحرص الآباء على تعليم الأبناء أفضل تعليم، من خلال الالتحاق بالتعليم المتميز، ويصيغ "بورديو" القانون الذى يحكم عملية إعادة الإنتاج الثقافى كما يلى:(44)

"إن رأس المال الثقافى لا يضاف إلا إلى رأس المال الثقافى، ولا يمتلك أدوات رأس المال الثقافى إلا هؤلاء الذين يمتلكون رأس مال ثقافى".

ب- مهنة الوالدين:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث تعليم الاباء، ولذلك لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (9) الى أن أكثر من نصف أفراد عينة التعليم الجامعى العادى بنسبة (51.5%) أشارو الى أن مهنة الاب تتمث فى الاعمال الادارية والكتابية (موظف) مقابل انخفاض تلك النسبة الى (25.3%) بين أفراد عينة التعليم المتميز، بينما ترتفع نسبة من أشاروا الى مهنة العمل الحر ومهندس وطبيب واستاذ جامعى لتصل الى (40.7%، 16%، 13%، 12%) على التوالى بين أفراد عينة التعليم المتميز، بينما تنخفض تلك النسب لدى أفراد العينة بالتعليم العادى الى (7.5%، 4%، 15%، 5%) على التوالى بين أفراد العينة بالتعليم العادى.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث تعليم الام لصالح طلاب التعليم المتميز حيث تشير البيانات بالجدول رقم (10) أن أكثر من نصف أفراد عينة التعليم الجامعى العادى بنسبة (56%) اشاروا الى أن مهنة الام هى الاعمال الادارية والكتابية (موظفة) وتنخفض تلك النسبة الى (13.3%) بين طلاب التعليم المتميز، بينما ترتفع نسبة من أشاروا الى مهنة مدرسة وطبيبة ومهندسة لتصل الى (19.3%، 19.3%، 14.7%)على التوالى بين أفراد عينة التعليم المتميز، بينما تنخفض تلك النسب لدى أفراد العينة بالتعليم العادى الى (19.5%، 5.5%) على التوالى بين أفراد العينة بالتعليم العادى، ولا توجد حالة واحدة اشارت الى ان مهنة الام مهندسة.

وتشير البيانات السابقة الى ان هناك تمايزاً واضحاً من ناحية مهنة الأب أوالأم لصالح طلاب التعليم الجامعى المتميز عن طلاب التعليم الجامعى العادى، ينتج هذا التمايز نتيجة التمايز المهنى لصالح أسر طلاب التعليم المتميز، الذين ينحدرون من أسر يحتل فيها الوالدان المهن ذات الدخل المرتفع التى يترتب عليها الثراء والغنى مثل (الاعمال الحرة وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين)، وهى جميعاً مهن تعكس وضعاً طبقياً واجتماعياً متميزاً، ومكانه اجتماعية مرموقة، و من الطبيعى أن

يستفيد منها الأبناء فى التخطيط لحياتهم أثناء التحاقهم بالتعليم وبعد التخرج من التعليم، فكثيراً ما يلتحق الأبناء بمهن الآباء، خاصة فى ظل ضيق فرص العمل المتاحة، أما أبناء الطبقات الفقيرة والتى تنحدر من أسر يتمركز عملها حول مهن فقيرة، فلا تجد لها إلا فرص عمل محدودة بعد التخرج، وقد تكون غير مناسبة أو غير مرتبطة بشهاداتهم، وهنا تظهر مظاهر التمايز والتى يجسدها التعليم الجامعى المتميز.

وتتفق هذه النتيجة مع تفسير"بيربورديو" للاختلافات بين اشكال ونوعية التعليم من حيث القيمة الاقتصادية والاجتماعية لكل منها، وترتيب هذه الاشكال فى شكل هرمى، حسب أفضلية كل منها، إنما يعكس تماماً هرمية علاقات القوى الاجتماعية بين طبقات وقوى المجتمع.

ج- دخل الاسرة:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث دخل الاسرة، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (11) الى أن أكثر من ثلث أفراد عينة التعليم الجامعى العادى بنسبة (37.5%) أشاروا الى أن دخل الاسرة أقل من (2000) جنيهاً، ثم يلى ذلك من يتراوح دخلهم من (2000 – 5000) بنسبة (32%)، ثم يلى ذلك من يتراوح دخلهم من (5000 – 10000) جنيهاً بنسبة (21.5%) واخيراً نسبة (9%) أشاروا الى ان دخل الاسرة أكثر من (10000) جنيهاً، فى مقابل ذلك يشير أكثر من ثلثى أفراد عينة طلاب التعليم المتميز بنسبة (68%) الى أن دخل الاسرة أكثر من (10000) جنيهاً، ثم يلى ذلك الدخل من (5000 – 10000) بنسبة (20%).

فى ضوء تلك البيانات يتضح أن طلاب التعليم الجامعى المتميز ينحدرون من أسر ذات دخل شهرى مرتفع بالمقارنة مع أسر طلاب التعليم العادى، مما يوفر لهم القدرة على اختيار نوعية تعليم أفضل ومتميز عن غيرهم من أبناء المجتمع الذين ينتمون الى أسر ذات دخل منخفض، ولعل هذا يكشف عن الدور الذى يقوم به التعليم المتميز فى انتقاء أبناء المجتمع الواحد وفقاً للقدرات المادية وليس وفقاً للجدارة والاستحقاق، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة أحمد زايد، حيث توصلت الى ان أبناء الشرائح العليا يحصلون على فرص تعليمية أكبر، ليس فقط بحكم انتمائهم الطبقى ولكن ايضاً بحكم البنية الطبقية للتعليم ذاته، فالتعليم الذى تتباين فيه الفرص التعليمية بتباين القدرات المادية للافراد، أوالتعليم الذى يمنح فرصاً أكبر وتعليماً أكفأ لفئات بعينها فى الوقت الذى يحرم منها فئات أخرى، هو تعليم يشيد آليات للتهميش لقطاعات أعرض من الناس، بدلاً من أن يكون آلية للدمج.[45]

د- ممتلكات الاسرة:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث ممتلكات الاسرة، لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (12) الى أن أكثر من نصف أفراد العينة بالتعليم

الجامعى العادى بنسبة (57.7%) أشارت الى أن الاسرة لاتملك شيئاً من أراض وعقارات أو شهادات أستثمار ومتاجر، فى مقابل أن الغالبية العظمى من أفراد عينة التعليم المتميز أشاروا الى أن الأسرة لديها ممتلكات، حيث أشارت نسبة (34.6%، 27.4%) الى ان الاسرة تمتلك (أراضى بناء وعقارات) على التوالى، يلى ذلك نسبة (19%، 17.4%) أشاروا الى أن الأسرة تمتلك (متاجر، شهادات استثمار) على التوالى.

فى ضوء تلك البيانات يتضح ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى الذى تتمتع به أسر طلاب التعليم الجامعى المتميز، وحرصها على اختيار تعليم متميز لأبنائها، وهو ما يؤكد أن التعليم المتميز هو تعليم ينتقى من أبناء المجتمع الواحد من لديه القدرة المادية على الالتحاق به، وانه تعليم ليس محايدا، وانما يعكس البنية الطبقية بالمجتمع، وهو ما يؤكد إهداره لمبدأ العدالة الاجتماعية.

(3) مميزات التعليم الجامعى المتميز.

أ. أسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المتميز والهدف منه :

أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين رؤى أفراد العينتين من حيث أسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المتميز، وهو ما يعبر عن الارتباط الايجابى بين أفراد العينتين، فقد أتفقت العينتان فى ترتيب أسباب الالتحاق بالتعليم المتميز، وجاء السبب الأول الرئيسى متمثلاً فى الحصول على خدمة تعليمية متميزة وشهادة متميزة، وقد أشار الى ذلك كل من افراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (51.3%، 56.4%) على التوالى، وهذا ما يتفق ما سياسة التعليم المتميز الذى يمنح شهادة مرتبطة بهذا التخصص، ففى برنامج الصيدلة اكلينيكى تمنح الكلية بكالوريوس صيدلة اكلينيكية مقابل حصول طلاب التعليم العادى يحصلوا على بكالوريوس صيدلة فقط، كذلك الحال بالنسبة لطلاب التجارة أنجليزى، إذ يحصلون على بكالوريوس تجارة انجليزى، والمتأمل لسوق العمل يجد أن اللغة الانجليزية أصبحت شرطاً أساسياً للالتحاق بأهم الوظائف مكانة، واكثرها عائداً، خاصة فى ظل التوسع فى القطاع الخاص وتعدد الشركات الخاصة، مما يجعل لتلك الشهادات قيمة عن غيرها، وبذلك يتضح أن التعليم المتميز يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية، لانه يتيح فرص أفضل للطلاب للحصول على الوظائف المناسبة والافضل.

والسبب الذى يتطلب الوقوف عنده هو سوء أوضاع التعليم الجامعى العادى، فقد أشار الى ذلك كل من أفراد العينتين بصيدلة اكلينيكى وتجارة انجليزى بنسبة (14.1%، 17.6%) على التوالى، وهو ما يشير الى أن ضعف أمكانيات الجامعات الحكومية المادية والبشرية وزيادة معوقاتها فى ظل التطور التكنولوجى السريع، وزيادة وتنوع متطلبات سوق العمل، مع الاحتفاظ بالتعليم الحكومى بعمليات الحفظ والتلقين جعل منه تعليم غير موثوق فى قدراته وجودته، وانعكس هذا على الجامعات الحكومية نفسها فى استحداث برامج تعليمية جديدة أطلقت عليها برامج التعليم المتميز أشارة الى أن غيرها غير متميز، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "جون

ميكن، وسامى نور" حيث توصلت الى ان المعوقات فى النظام التعليمى تؤدى إلى مستويات جودة أقل، مما ينعكس على عدم ملائمة مخرجات التعليم لسوق العمل الذى يتطلب مهارات عالية لتحقيق التنمية التكنولوجية والاقتصادية.

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث أهداف التعليم الجامعى المتميز، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (14) الى أن أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (57.9%، 51.6%) على التوالى أشاروا الى ان الهدف من التعليم المتميز هو الحصول على الربح، تتفق تلك النتيجة مع واقع التعليم الجامعى المتميز الذى وصلت المصروفات به الى (14000) جنيهاً فى العام الجامعى 2013 / 2014، ثم زادت لتصل الى (18000) جنياً فى العام الجامعى 2014 / 2015، وبذلك تصل الزيادة الى نسبة (11.1%) ببرنامج الصيدلة اكلينيكى، مقابل أن المصروفات ببرنامج تجارة انجليزى وصلت الى (6000) جنيهاً فى العام الجامعى 2013 / 2014 ثم وصلت الى (8000) جنيهاً في العام الجامعى 2014 / 2015، أى زيادة بنسبة (25%) وذلك خلال عام واحد.*

كما أشار افراد العينتين بنسبة (14.7%، 17.7%) بالتعليم العادى والتعليم المتميز على التوالى الى أن الهدف الثانى يتمثل فى مواجهة سوق العمل، وعلى الرغم من أنه الهدف الثانى إلا أنه يوضح مدى تمايز طلاب التعليم المتميز، فقد أشارت المقابلات الى أن طلاب التعليم المتميز هم أكثر قبولاً فى سوق العمل، فعلى سبيل المثال تم تعيين أغلب طلاب دفعة 2014 / 2015 من طلاب التعليم المتميز ببرنامج الصيدلة الأكلينيكية بمستشفى (57357) فى فروعها المختلفة بجمهورية مصر العربية، كما اكدت المقابلات أن من مميزات هؤلاء الطلاب أن الطبيب لا يكتب علاج إلا بالرجوع الى الصيدلى الاكلينيكى، وهو ما يؤكد الى أهمية هذه البرامج فى سوق العمل، ومدى ملائمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، مما يجعل طلاب التعليم المتميز أكثر تميزاً من طلاب التعليم العادى، وهو ما يؤكد أن التعليم المتميز يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية.

ب. العلاقة بين التعليم الجامعى المتميز ومتطلبات سوق العمل:

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث ارتباط المناهج بسوق العمل لصالح طلاب التعليم الجامعى المتميز، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (15) الى أن نسبة (87%) من أفراد العينة بالتعليم العادى أشاروا الى ان المناهج لا تتفق مع متطلبات سوق العمل، حيث يغلب عليها الطابع النظرى، وفى المقابل أشارت نسبة (66.7%) من أفراد العينة بالتعليم المتميز إلى أن المناهج ملائمة لسوق العمل، فبرنامج تجارة انجليزى يتيح

* تم الحصول على مصروفات الجامعة من إدارة شئون الطلاب الخاصة بكلية الصيدلة وكلية التجارة.

للطلاب التمكن من اللغة التى يحتاج إليها العمل فى مجال التجارة بالبنوك الاجنبية والشركات الخاصة، كما اشارت نتائج المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن التدريس لطلاب تجارة انجليزى يقتصر فقط على الأعضاء الذين حصلوا على الدكتوراة من الخارج، وذلك لقدرتهم على اتقان اللغة الانجليزية التى هى أساس الدراسة، وزيادة خبراتهم ومعرفتهم بالدول الأخرى الاجنبية ومتطلبات العمل بها مما يفيد فى نقل تلك التجارب والخبرات لطلاب التعليم المتميز.

كما ان برنامج الصيدلة اكلينيكى يهدف من خلال مناهجه الى تخريج صيدلى مُلِم بكافة متطلبات المهنة وتؤهله للعمل بالصيدليات العامة والخاصة ومصانع وشركات الادوية ومعامل الرقابة الدوائية وتحليل الاغذية بالاضافة الى مجال الإعلام والتسويق الدوائى ومراكز البحوث والجامعات، ولقد أشارت اللائحة الداخلية لبرنامج الصيدلة الاكلينيكية الى أن الجديد الذى يضيفه هذا البرنامج أيضاً هو التركيز على دور الصيدلى فى تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمريض بداخل المستشفيات وخارجها وذلك من خلال متابعة النظام الدوائى له ودراسة مبادئ حركية الدواء الاكلينيكية وتطبيقاتها فى العلاج للحالات المرضية المختلفة وايجاد الانظمة العلاجية المناسبة وذلك بالتعاون مع الطبيب المعالج، وهذه المميزات لم تتوافر لطلاب التعليم الجامعى العادى.(46)

كما أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين رؤى أفراد العينتين حول أسباب إهتمام التعليم الجامعى المتميز بسوق العمل، وهو ما يشير الى وجود اتفاق بينهم حول ترتيب وأولوية هذه الاسباب، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (16) الى أن أكثر من نصف اجمالى افراد العينة الكلية بنسبة (55.2%) أشاروا الى أن السبب الأول هو إمداد سوق العمل بكفاءات عالية، تكشف تلك النتيجة عن تركيز التعليم المتميز على متطلبات سوق العمل الذى يتطلب اللغات والتدريب وتوفر المهارات والكفاءات العالية، فلم تظهر برامج التعليم المتميز فى كليات مثل الآداب أو التربية لأنها كليات بعيدة عن احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وانما تم استحداث تلك البرامج التعليمية المتميزة باللغة الانجليزية حتى تكون قريبة من متطلبات سوق العمل وبإمداده بمهارت ذات كفاءة.

ولقد أشارت نسبة (31.6%) من اجمالى افراد العينة الى أن السبب الثانى يتمثل فى ضمان استمرار التحاق الطلاب بالتعليم المتميز، وامر طبيعى مترتب على السبب الأول بارتباط التعليم بسوق العمل وامداده بمهارات طلابية ذات كفاءة عالية يضمن له البقاء والاستمرار والتحاق الطلاب به، ويتمثل السبب الاخير وراء اهتمام التعليم المتميز بسوق العمل فى تطوير التعليم الجامعى الحكومى، اشار الى ذلك نسبة (13.2%) من اجمالى أفراد العينة، الا ان هذا السبب لا يبرر وجود التعليم المتميز ضمن مبانى الجامعات الحكومية المجانية، لان التعليم المتميز غير متاح لجميع أبناء المجتمع، وانما هو متاح لفئة محددة من الطلاب من الذين ينتمون الى مستويات اقتصادية واجتماعصة مرتفعة، كما أنه لا يستوعب أعداد كثيرة من الطلاب حتى يخف الضغط على التعليم العادى، فامكانات التعليم المتميز محدودة الا

انها ملائمة لاعداد الطلاب المحدودة التى تلتحق به، وملائمة للوصول بهذه النسبة المحدودة من الطلاب الى مستويات تعليمية عالية.

وهذا يثير تساؤلاً هاماً حول مدي تأثير تخصيص مباني بالجامعات الحكومية لطلاب التعليم المتميز بخلاف طلاب التعليم الجامعى العادي الذين لا يجدون المباني الكافية التي تستوعب أعدادهم بما يشير إلي إهدار التعليم المتميز لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بشكل واضح.

ج- أهم مميزات التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية.

أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين رؤى أفراد العينتين حول ملائمة القاعات للتدريس، لصالح طلاب التعليم المتميز، فقد أشارت البيانات الموضحة بالجدول رقم (17) الى أن غالبية أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز بنسبة (90.7%) أشارت الى أن القاعات ملائمة للتدريس، ويؤكد ذلك ملاحظة الباحث للقاعات أثناء تطبيق الاستبانة فهى قاعات مكيفة ومجهزة بأجهزة حاسب آلي، لكل طالب جهاز وذلك ببرنامج الصيدلة الأكلينيكية، أما برنامج التجارة انجليزى بكلية التجارة فله مبنى خاص به داخل الكلية منفصل عن المبانى الأخرى، به أربع قاعات يتم التدريس بها، وتكفى القاعات لاعداد الطلاب تماماً، وفى ضوء ذلك يتضح مدى التمايز فى التعليم بين طلاب التعليم الجامعى من ابناء المجتمع الواحد وهو ما ينفى وجود عدالة اجتماعية داخل التعليم الحكومى، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة أفراد العينة من التعليم الجامعى العادى الى نسبة (90%) ممن اشاروا الى أن قاعات التدريس والمحاضرات غير ملائمة للتدريس.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين حول مدى ملائمة أعداد الطلاب مع قاعات المحاضرة والمعامل، لصالح عينة التعليم المتميز، فقد أشارت البيانات بالجدول رقم (18) الى أن أكثر من ثلثى أفراد العينة بالتعليم الجامعى المتميز بنسبة (70%) أشاروا الى ملاءمة أعداد الطلاب لقاعات المحاضرة والمعامل، وهذا يرجع الى أن امكانات قاعات المحاضرات والمعامل وقدرتها على الاستيعاب الكامل لاعداد الطلاب، فضلاً عن قلة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المتميز والذى يبلغ عددهم (100) طالباً وطالبة للفرقة الرابعة ببرنامج الصيدلة أكلينيكى، و(200) طالباً وطالبة بالفرقة الرابعة ببرنامج التجارة انجليزى، فى مقابل ذلك أشارت نسبة (90%) من عينة طلاب التعليم العادى الى أن قاعات المحاضرات والمعامل غير ملاءمة لأعداد الطلاب البالغ عددهم بالفرقة الرابعة إلى (1000) طالباً وطالبة بكل من كلية الصيدلة والتجارة.

وهذا يكشف عن ضعف إمكانات التعليم الجامعى العادى وعدم قدرته على استيعاب طلابه، ولقد أشارت نتائج المقابلات الى أن أعداد حضور الطلاب بالمعامل لا يختلف عن حضورهم بالمدرجات المخصصة للتدريس بسبب كثرة الاعداد، على الرغم من سياسة الكليات العملية فى تقسيم الطلاب الى مجموعات، فيبدو الطلاب بالمعامل كمالو أنهم فى محاضره نظرية وليست عملية، فى مقابل ذلك لا يتجاوز

أعداد الطلاب فى المجموعة عن (25) طالباً وطالبة بالتعليم المتميز، وهذا ما يؤكد ان التعليم المتميز يتنافي مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين حول كون المنهج أجبارى أم اختيارى، وذلك لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (19) الى أن الغالبية من أفراد العينة بالتعليم العادى بنسبة (89%) أشارت الى ان المقررات الدراسية اجبارية، وتنخفض تلك النسبة بين طلاب التعليم المتميز لتصل الى (62%)، فى مقابل أن نسبة (22%، 16%) من عينة التعليم المتميز اشاروا الى ان المقررات اختيارية والاثنين معاً على التوالى، وهو ما يشير الى وجود قدر من الحرية لطلاب التعليم المتميز فى اختيار المقررات التى يفضلون دراستها، يؤكد ذلك سياسة التعليم المتميز فى جذب الطلاب لبرنامج الصيدلة أكلينيكى، حيث يتيح البرنامج للطالب أن يحذف أويضيف الى ساعاته المعتمدة مقرراً أو أكثر، كما يجوز له الانسحاب من مقرر أو أكثر دون أن يعتبر راسباً فى هذا المقرر، واذا رسب الطالب فى اى مقرر اجبارى فى اى فصل دراسى فعليه دراسة ذات المقرر واداء الامتحان فيه، أما اذا رسب فى مقرر اختيارى فبإمكانه إعادة دراسته أو دراسة أى مقرر إختيارى آخر بديل، هذا فضلاً عن أنه يسمح للطالب ان يعيد دراسة المقررات التى اجتازها بتقدير "مقبول" وذلك لتحسين المعدل التراكمى، ويتم احتساب الدرجة الاعلى التى حصل عليها،[47]وهنا يتضح مدى التمايز بين التعليم الجامعى المتميز والتعليم العادى، مما يشير الى أنه تعليم لا يحقق مبدأ تكافؤ التعليمية بين الطلاب.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث مدى جدوى المرشد الاكاديمى، حيث أشارت البيانات الموضحة بالجدول رقم (20) الى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة بالتعليم المتميز بنسبة (95.3%) أشارت الى أن الكلية بها مرشد أكاديمى لمساعدة الطلاب، وهذا من مميزات التعليم الجامعى المتميز حيث تحدد الكلية لكل مجموعة من الطلاب مرشداً أكاديمياً من أعضاء هيئة التدريس يقوم بالعديد من المهام، ويكون مسئولاً عن الطالب فى الجوانب العلمية والاجتماعية والنفسية، وهذا لا يتوافر لطلاب التعليم الجامعى العادى، فكل طالب مسئول عن أوضاعه وعليه تحمل مسئولية سلوكياته بالجامعة في حين أن المرشد الاكاديمى يقوم بتوجيه الطالب فى كل ما يتعلق بحياته الجامعية.

وهكذا يحقق التعليم المتميز كل متطلبات الدراسة الجامعية الحقيقية في الاعتناء بالطلاب لأقصي حد والحرص علي تلبية رغباتهم ورعايتهم لتصبح الجامعة وكأنها تعاني من مرض انفصام الشخصية في التعامل مع طلاب التعليم العادي وطلاب التعليم المتميز، فتدلل فئة طلاب الدرجة الأولي المسمي بالتعليم المتميز ولا تهتم أوحتي تبدي الرغبة في الاهتمام بتعليم طلاب الدرجة الثالثة المسمي بالتعليم العادي.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (21) الى أن الدور الذى يقوم به

المرشد الاكاديمى بالكلية يكون فى مساعدة الطلاب فى اختيار المواد الدراسية، وقد اشار الى ذلك نسبة (72.4%) من اجمالى افراد العينة بالتعليم المتميز، حيث يقوم مساعدة الطلاب فى اختيار المقررات من قائمة المقررات التى تطرحها الكلية فى كل فصل دراسى، ثم يلى ذلك أنه ينظم التدريب الصيفى للطلاب، والذى يعرف بالفصل الصيفى (Summer Course)، ويقوم بمهام الرعاية والارشاد العلمى، وذلك بنسب (14.7%، 12.9%) على التوالى، وهنا يبدو التمايز بين طلاب التعليم المتميز والتعليم العادى.

ومن مميزات التعليم المتميز لبرنامج الصيدلة الاكلينيكية أنه يتم تدريب الطلاب تدريباً عملياً فى إحدى المؤسسات الصيدلية، وايضاً تدريباً اكلينيكياً فى احدى المستشفيات التعليمية تحت اشراف أعضاء هيئة التدريس، أما طلاب تجارة انجليزى فيتم تدريبهم بأحد البنوك الخاصة فى الصيف أوالشركات الخاصة وذلك باختيار الطلاب وبمساعدة المرشد، والجدير بالذكر ان الطلاب يشاركون فى وضع الجداول الدراسية وجداول الامتحانات وذلك بالتعاوت مع المرشد وادارة البرنامج، وهذه المميزات لا تتوافر لطلاب التعليم الجامعى العادى.

وقد أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث الفرق بين شهادة التعليم الجامعى العادى والتعليم المتميز، لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (22) إلى أن أكثر من ثلثى أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (74.5%، 73.3%) على التوالى أشاروا ان هناك فرق بين شهادة التعليم الجامعى التى يحصل عليها طلاب التعليم المتميز وشهادة التعليم العادي، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج المقابلات، حيث أشارت الى أن شهادة التعليم المتميز أكثر تميزاً عن شهادة التعليم العادى، ويعكس هذا الشعور وجود احباط لدى طلاب التعليم العادى الذين تساووا مع زملائهم فى الالتحاق بالكلية من خلال المجموع بالثانوية العامة، ثم تميزوا عنهم فى الشهادات بسبب القدرات المادية، كما ان الامكانات المادية والبشرية التى يتمتع بها التعليم ومتطلبات سوق العمل التى تميل الى الأخذ بالشهادة فى بداية التقدم للوظائف يؤكد الشعور بالاحباط، مما يؤثر بالسلب على التحصيل العلمى والانجاز لطلاب التعليم العادى، مقابل شعور طلاب التعليم المتميز بالامان تجاه ضمان الحصول على شهادة متميزة داخل سوق العمل.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين من حيث السماح بحرية الرأى والتعبير وذلك لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (23) الى أن غالبية أفراد عينة التعليم العادى بنسبة (90%) اشاروا الى أنه لا يسمح لهم بحرية الرأى والتعبير داخل المحاضرة، فى مقابل أن نسبة (76.7%) أشاروا إلى أنه يسمح لهم بابداء الرأى والتعبير عن وجهات نظرهم، ويرجع التمايز هنا الى أعداد الطلاب بكلا النوعين من التعليم، ففى التعليم المتميز تقل أعداد الطلاب مما يسمح بمزيد من التواصل وتبادل الرأى ووجهات النظر بين المحاضر والطلاب مما ينتج عنها علاقات اجتماعية قوية

وزيادة الوعى الثقافى للطلاب، ويظهر هذا فى العلاقة بين الطلاب والمحاضرين اثناء المحاضرة، حيث يغلب على العلاقات بين الاستاذ والطلاب علاقات محبة بجانب الاحترام المتبادل بين الاستاذ والطالب، ولقد اشارت المقابلات مع اعضاء هيئة التدريس الى أن هذه الفئة من الطلاب بالتعليم المتميز هى فئة جادة ونشيطة وسلوكها ملتزم فى الحضور وفى التعامل، مما يزيد رغبة الاساتذة للتدريس لهؤلاء الطلاب، ويؤكد تلك العلاقات ويدعمها سياسة التعليم المتميز التى لا تسمح بزيادة أعداد الطلاب بالمجموعات العلمية عن (25) طالباً وطالبة مما يسمح بزيادة مساحة التجارب المعملية واتقانها.

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث طريقة التدريس داخل المحاضرة، وذلك لصالح طلاب التعليم المتميز، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (24) الى أن نسبة (64.7%) من عينة التعليم المتميز أشاروا الى أن طريقة التدريس تقوم على الحوار والمناقشة، فى مقابل أن غالبية أفراد العينة من التعليم العادى بنسبة (91.5%) اشارت الى أن طريقة التعليم والتدريس داخل المحاضرة تقوم على الحفظ والتلقين، وهى طريقة تقليدية لا تقيس قدرات الطلاب وإمكاناتهم التعليمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة "باولو فريرى" من أن التعليم القائم على التلقين هو تعليم استغلالى، ويعرفه "بالتعليم البنكى" الذى يقوم فيه الطالب بدور المستقبل للمعلومات ويخزنها دون وعى، ويكون المُعَلم هو المُهيمن على الطلاب الذين يستقبلون منه المعرفة لحفظها واسترجاعها، فى مقابل ذلك فانه ينظر إلى طريقة الحوار على أنها وسيلة لإدراك العالم، وتقوم على أساس الإبداع والتفكير الناقد وتغير الواقع الاجتماعى.(48)

وهذا يعكس تمايز طلاب التعليم المتميز عن طلاب التعليم العادى من حيث طريقة التدريس، وترى الدراسة الراهنة أن هذا التمايز والاختلاف فى طريقة التدريس بكلا النوعين من التعليم قد يرجع الى قلة الاعداد بالتعليم المتميز مقابل كثرة الاعداد بالتعليم العادى، وميول الاساتذة الى التعامل مع نوعية الطلاب من التعليم المتميز فى ظل قاعات مجهزة ومكيفة ومريحة مقابل عدم توافر ذلك بالتعليم العادى، وفى ظل علاقات يسودها التعاون بين الأستاذ والطلاب، فهذه النوعية من الطلاب تلاقى من الاهتمام والحرص الشديد فى المعاملة من جانب القائمين على البرامج التعليمية المتميزة ما لا يلاقيه غيرهم من طلاب التعليم العادى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "محمد ياسر الخواجة" حيث أشارت إلى أن النظام التعليمي يضع الطلاب فى أنظمة تعليمية ومجموعات تعليمية تعكس بنية الوضع الطبقى مما يؤثر على الإنجاز الدراسى والتحصيل العلمى.(49)

كما أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث وسيلة المذاكرة ومصدر المعلومات، حيث تشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (25) الى أن المصدر الاول للمذاكرة والحصول على المعلومات يتمثل فى الدروس الخصوصية، وقد أشار الى ذلك كل من أفراد العينتين بالتعليم العادى والتعليم المتميز بنسبة (61.2%، 58.3%) على التوالى، ثم يلى ذلك

الكتاب وشرح الاستاذ بالمحاضرة وذلك بنسبة (26.7%، 28.3%) لكل من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى، وتنخفض نسبة من أشاروا الى أن مصدر الحصول على المعلومة يأتى من المكتبات الى (7.8%، 6.7%) لكل من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى، وأشارت نسبة (4.3%، 6.7%) إلى شبكة الانترنت لكل من افراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى.

وتكشف نتائج هذا الجدول عن سوء العملية التعليمية بالتعليم الجامعى الحكومى فيما يتعلق بتحصيل العلم، فقد رسخ هذا التعليم الحصول على المعلومة من خلال الدروس الخصوصية، وهنا تكون الغلبة لمن يملك القدرات المالية وقادر على الالتحاق بالدروس الخصوصية، ففى ظل ضعف إمكانات التعليم الجامعى المادية والبشرية صارت الدروس الخصوصية هى المصدر الأول للتعليم، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة "أحمد زايد" حيث توصلت الى أن الدروس الخصوصية تلعب دوراً وسيطاً - كنوع خاص من التعليم- فى تقديم فرص تعليمية أفضل، ومن ثم تحقيق مخرجات تعليمية أفضل لأبناء الاسر القادرين مادياً.(50)

وعلي الرغم من أننا نعيش في عصر الانترنت، فكانت أقل النسب من جانب العينتين هى الاعتماد على شبكات الانترنت فى الحصول على المعلومات، علماً بأنها تزخر الان بالعديد من المصادر العلمية العالمية، الا أن وضع التعليم الجامعى الحكومى جعل الحصول على الشهادة الجامعية أهم من تحصيل العلم وتنمية قدرات الطلاب وتنمية مواهبهم، مما انعكس على ترسيخ ظاهرة الدروس الخصوصية بالتعليم الجامعى الحكومى.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث أهم المميزات التى يتمتع بها طلاب التعليم المتميز عن طلاب التعليم العادى، وذلك لصالح طلاب التعليم المتميز، فقد أشار كل من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (44.2%، 39.5%) على التوالى الى أن أهم تلك المميزات الحصول على شهادة جامعية متميزة فى سوق العمل، ولعل هذه النتيجة تشير الى أن العملية التعليمية أختزلت فى الحصول على الشهادة الجامعية العادية للطلاب غير القادرين والشهادات الجامعية المتميزة لمن يملك فقط القدرات المالية، وهذا ما يؤكد أن التعليم الجامعى أصبح يبيع شهادات ولا ينمى قدرات الطلاب العلمية، يؤكد ذلك أنخفاض نسبة أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز نحو تنمية مهارات وقدرات الطلاب العلمية والمعرفية الى (6.5%، 8.6%) على التوالى، كما أوضحت البيانات أن ما يمتاز به طلاب التعليم المتميز بجانب الشهادة يتمثل فى الحصول على اللغة الانجليزية واتقانها، فالدراسة بتلك البرامج باللغة الانجليزية، وهو ما يجعلهم أقرب الى متطلبات سوق العمل، وقد أشار الى ذلك نسبة (21.2%، 21%) لكل من افراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز.

فى ضوء ما سبق يتضح مدى التمايز بين طلاب التعليم الجامعى والتعليم المتميز، فيما توفره الجامعة من مميزات لهؤلاء الطلاب الذين ينحدرون من

مستويات اقتصادية واجتماعية مرتفعة، فى حين ان طلاب التعليم التعليم الجامعى العادى والمتميز تم الحاقهم بتلك الكليات بنفس الاسلوب دون مفاضلة من خلال المجموع بالثانوية العامة، وإنما يتم التفاضل بينهما داخل أبنية التعليم الجامعى الحكومى المجانى نفسه، ومن خلال سياساته التعليمية، مما يسمح لغيره من انماط التعليم كالتعليم المتميز والخاص أن يتوسع وينتشر بين أبناء المجتمع الواحد.

والجدير بالذكر أن الحصول على الشهادة الجامعية لمجرد الشهادة فقط دون الاهتمام بالتحصيل العلمى يجعل من التعليم سِلعة تُباع و تُشترى، كما يجعل من النجاح ثمناً لابد من دفعه، وهنا تعلو قيمة الثروة والمال على بقية القيم الذاتية والاجتماعية الأخرى لدى الطلاب، وهو ما يرسخ لديهم التطلع إلى الحصول على قيمة المال، التى تمكنهم من شراء أى شئ فى مستقبلهم، ومن ثم سوف يكون السبق لصالح أبناء الطبقات القادرة فى الحصول على تلك السلعة (التعليم)، الامر الذى يرسخ مبدأ تسليع التعليم وضياع مبدأ العدالة الاجتماعية.

(4) مستقبل مجانية التعليم الجامعى في ظل التوسع فى التعليم المتميز:

أ- واقع مجانية التعليم الجامعى فى ظل التعليم المتميز.

أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث احلال التعليم المتميز محل التعليم العادى، حيث أشارت البيانات بالجدول رقم (27) الى أن أكثر من نصف أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (69%، 60.7%) على التوالى ترفض أن يحل التعليم المتميز مكان التعليم العادى، ثم يلى ذلك نسبة (19.5%، 26%) من افراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى أشاروا إلى أن الاثنين متكاملان، ثم تنخفض نسبة من يوافق على إحلال التعليم المتميز محل التعليم العادى الى نسبة (11.5%، 13.3%) لكل من أفراد العينتين على التوالى.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين من حيث الموافقة على استمرار التعليم الجامعى المتميز، حيث أشارت نسبة (81.5%، 76%) من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التولى إلى عدم الموافقة على استمرار التعليم الجامعى المتميز، فى مقابل ذلك أشارت نسبة (18.5%، 24%) من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى.

ولا شك ان هذا التناقض في آراء أفراد العينة -المتمثل في رفض الأغلبية لان يحل التعليم المتميز مكان التعليم العادي أوحتي استمرار التعليم المتميز حتي في بين طلاب التعليم المتميز- ربما يعود لرغبة الأغلبية في عدم دفع المصروفات العالية للتعليم المتميز، ورغبتهم في ان يحصلوا علي تعليم متميز بسعر العادي.

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين من حيث أسباب الموافقة على استمرار التعليم المتميز، حيث تشير البيانات بالجدول رقم (29) الى أن نسبة (35.8%، 31.3%) لكل من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى أشاروا الى أن السبب الاول يتمثل فى ضعف قدرات التعليم الجامعى العادى.

ثم أختلف ترتيب الأسباب من وجهة نظر كل من أفراد العينتين، فبالنسبة لافراد عينة التعليم العادى تمثل السبب الثانى فى كثرة الاعداد بالتعليم الجامعى العادى بنسبة (26.4%)، ثم يلى ذلك ملاءمته لمتطلبات سوق العمل، ثم بسبب شهادته المتميزة بنسبة (15.1%، 13.2%) على التوالى، وتمثل السبب الاخير فى قدرة التعليم المتميز على تعليم الطلاب.

وأما عينة طلاب التعليم المتميز فقد تمثل السبب الثانى فى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل بنسبة (21.7%) ثم يلى ذلك بسبب شهادته المتميزة، وقدرته على تعليم الطلاب وذلك بنسبة (16.9%) لكل من المتغيرين، وتمثل السبب الاخير فى كثرة الأعداد بالتعليم وذلك بنسبة (13.3%).

وتكشف تلك البيانات السابقة أن الرغبة فى استمرار التعليم المتميز جاءت بناءً على ضعف قدرات التعليم الجامعى العادى، ولعل ذلك يرجع إلى كثرة المشكلات بالتعليم العادى وعدم قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة وكثرة الأعداد به مما دفع الطلاب الى السعى نحو البحث عن نوع أخر جديد من التعليم يتخطى تلك العقبات التى تقف أمام تطوير التعليم الجامعى مثل زيادة الأعداد التى تعوق التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وشهادته التى تعانى من ضعف الثقة بها فى كثير من مجالات سوق العمل، وكل هذه الاسباب تدعم استمرار التعليم المتميز وتشجع على استحداث انماط جديدة من التعليم الجامعى.

ولقد أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث ترتيب أسباب عدم الموافقة على استمرار التعليم المتميز، فقد أشارت البيانات بالجدول رقم (30) الى أن أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (37.4%، 44.9%) على التوالى أشاروا الى أن السبب الاول يتمثل فى ان التعليم المتميز يمثل اهداراً لميزانية الاسرة، ثم يلى ذلك أن هدفه الربح، وقد أشار الى ذلك نسبة (35.1%، 27.3%) لكل من افراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز على التوالى، ولعل هذه النتيجة تشير الى أن الاصرار على التوسع فى التعليم المتميز بالجامعات الحكومية لا يوجد ما يبرره إلا أن يكون هذا النوع من التعليم خاص بأبناء الطبقات الغنية حتى يتميز أبنائها عن غيرهم من أبناء المجتمع.

كما أشارت نسبة (10.8%، 21.9%) من عينة التعليم العادى والمتميز على التوالى الى أن التعليم المتميز نموذج من التعليم العادى، وهذا قد يرجع الى العديد من المظاهر السلبية التى تنتشر بالتعليم العادى والمتميز على السواء، مثل ظاهرة الدروس الخصوصية، واتباع بعض الاساتذة لطريقة الحفظ والتلقين فى التدريس، بالاضافة الى ان فلسفة التعليم المتميز تنبع فى اساسها من فلسفة وسياسة التعليم الجامعى العادى رغم تميزها فى بعض النواحى التى تخلق التمايز لخدمة أبناء القادرين مادياً.

كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين أفراد العينتين من حيث الغاء مجانية التعليم الجامعى، حيث تشير البيانات بالجدول رقم (31) الى أن الغالبية من أفراد العينتين بنسبة (89.5%، 90.7%) بالتعليم العادى

والمتميز على التوالى أشاروا الى رفض الغاء مجانية التعليم، مقابل نسبة (10.5%، 9.3%) من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز أشارت الى أنها توافق على الغاء مجانية التعليم الجامعى.

مما سبق يتضح أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يؤكد على ضرورة التمسك بالمجانية دون محاولة المساس بها تحت أى ضغوط أو ظروف اجتماعية واقتصادية، فإن إلغاء المجانية سوف ينتج عنه ظلم اجتماعى لابناء الطبقات الفقيرة، فضلاً عن انتشار الأمية فى المجتمع، وهنا يمثل إلغاء المجانية إهداراً لمبدأ العدالة الاجتماعية.

كما أن مجانية التعليم الجامعى لا يجب أن تُجزأ، فيتمتع بها البعض دون الأخر، لأنها أصبحت سمة هذا العصر فى معظم دول العالم المتقدمة، بل إن هذه الدول تُعطى قروضاً لطلابها حتى يستطيعوا استكمال الدراسة، وتسمح بطرق شتى للطالب الفقير أن يدخل الجامعة ويتخرج منها، بل هى تفخر دائماً بأن فرصة التعليم موجودة للجميع، وكل تلك الشواهد تؤكد على ضرورة تمسك المجتمع المصرى بمجانية التعليم الجامعى، مهما تغيرت الأحداث والظروف داخل المجتمع، إلا أن اشكال التعليم الاخرى كالتعليم المتميز وغيره من التعليم الذى يتطلب الالتحاق به دفع مصروفات عالية يقلل من قيمة المجانية ويجعلها مجرد شعاراً فقط.

وحول أسباب الموافقة على إلغاء المجانية بالتعليم الجامعى، أشارت البيانات بالجدول رقم (32) الى أن ما يقرب من ثلث أفراد العينة بالتعليم العادى بنسبة (31.4%) أشارت الى أن السبب الاول يتمثل فى ضعف التمويل، ثم يلى ذلك أنه ليس لها وجود على ارض الواقع بنسبة (23.1%)، ثم يلى ذلك للتقليل من أعداد الطلاب، وأنها تقلل من أهمية التعليم الجامعى بنسبة (20%) لكل منهما، واخيراً ضعف امكانات التعليم الحكومى بنسبة (11.4%)، فى مقابل ذلك أشار أكثر من ثلث أفراد العينة بالتعليم المتميز بنسبة (34.6%) الى أن السبب الاول يتمثل فى ضعف التمويل، ثم يلى ذلك أنها تقلل من أهمية التعليم وأن المجانية ليس لها وجود على ارض الواقع بنسبة (19.2%، 17.1%)، ثم يلى ذلك للتقليل من أعداد الطلاب المتزايدة، وضعف أمكانات التعليم الجامعى بنسبة (15.4%، 7.7%) على التوالى.

فى ضوء تلك البيانات يتضح الاتفاق بين أفراد العينتين حول السبب الأول الرئيسى للموافقة على إلغاء مجانية التعليم الجامعى والذى يتمثل فى ضعف التمويل، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة "بيرت" عن "تحليل نظم تمويل التعليم العالى، حيث توصلت الى أن نظم التعليم العالى يتم تمويلها بطرق محددة يتم اختيارها على أساس أهداف الدولة والمجتمع من التعليم العالى، وهذا التمويل لا يستطيع أن يحقق الجودة والفعالية من خلال الاعتماد على موارد الدولة بمفردها، لذا فمن الضرورى السعى نحو جذب القطاع الخاص، واستحداث برامج تعليمية كمصدر أخر للتمويل.(51)

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (33) الى أن أفراد العينتين من التعليم العادى والتعليم المتميز بنسبة (71.1%، 56.2%) على التوالى أشاروا الى أن السبب الاول فى رفض الغاء مجانية التعليم يتمثل فى تعليم ابناء الطبقات الفقيرة،

يؤكد هذه النتيجة ويتفق معها واقع الأعداد بالتعليم الجامعى الحكومى والتعليم المتميز، ففى كلية الصيدلة محل الدراسة يصل أعداد طلاب التعليم المتميز بجميع الفرق (400) طالباً وطالبة وهى نسبة بسيطة تصل الى (7.59%) من إجمالى أعداد الطلاب بالصيدلة العادى الذى يصل الى (5331) طالباً وطالبة، كذلك الحال بكلية التجارة يصل أعداد طلاب التجارة انجليزى بجميع الفرق الى(1491) بنسبة (10.4) من إجمال طلاب كلية التجارة بجميع الفرق والذى يصل عددهم إلى (14252) للعام الجامعى 2014/ 2015، فى ضوء تلك النسب البسيطة التى يحتلها التعليم المتميز من الطلاب يتضح أنه لا غنى عن مجانية التعليم الجامعى فالغالبية العظمى من الطلاب تنحدر من مستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة وهى غير قادرة على تحمل نفقات التعليم المتميز.[52]

كما تشير البيانات الى أن أفراد العينة أشاروا الى أن السبب الثانى فى عدم الغاء المجانية يتمثل فى أن المجانية تؤكد على مبدأ المساواة، وقد أشار الى ذلك نسبة (9.2%، 18%) من افراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز على التوالى، ثم يلى ذلك أنها أساس التعليم المتميز بنسة (6.7%، 10.7%) لأفراد العينتين على التوالى، والجدير بالذكر أنه لولا المجانية ما ألتحق الطلاب بالتعليم الجامعى المتميز، ولقد كشفت نتائج المقابلة أنه اذا لم تُعط المجانية لمن يستحق فإنها فى ظل التعليم المتميز تخل بمبدأ العدالة الاجتماعية وتصبح مجرد شعار فقط.

ب- العلاقة بين التعليم المتميز وظاهرة الدروس الخصوصية.

أشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين من حيث وضع الدروس الخصوصية بالتعليم الجامعى، حيث تشير البيانات بالجدول رقم (34) الى أن الغالبية من أفراد العينتين بالتعليم العادى والمتميز بنسبة (92%، 96.7%) على التوالى أشارت الى أن ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت أمراً عادياً بالتعليم الجامعى، وهو ما يشير الى سوء الاوضاع بالتعليم الجامعى الحكومى مما يؤدى إلى وضع سياسات متخبطة مثل سياسة التعليم المتميز وغيرها، وهى جميعاً سياسات لا تكون فى صالح أبناء الطبقات الفقيرة الأمر الذى يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية فى التعليم الجامعى، فالدروس الخصوصية آفة تأكل ميزانية الاسر، وتظهر مخاطرها فى اختراقها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتكريس الفجوة بين الأسر القادرة على تحمل نفقاتها، والأسر الفقيرة التى يصعب عليها توفير مصروفات الدراسة بالجامعة، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج معظم الدراسات التى أجريت حول ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث أكدت على وجود علاقة بين ارتفاع دخل الأسرة والمستوى التعليمى والثقافى للوالدين وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، ففى دراسة أعدها مركز المعلومات بمجلس الوزراء المصرى، توصلت نتائج تلك الدراسة إلى أن نسبة من يلتحقون بالدروس الخصوصية تزيد أو تقل وفقاً لمستوى دخل الأسرة، وقد كشفت الدراسة عن أن نسبة من يلجئون إلى الدروس الخصوصية تصل إلى (21٪) فى الأسر صاحبة المستوى والدخل الاقتصادى المنخفض، بينما ترتفع النسبة إلى (77٪) فى الأسر ذات الدخل

المرتفع.(53)

والمتأمل لظاهرة الدروس الخصوصية، والمتتبع لتاريخ نشأتها فى مصر، يجد أنها ليست ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى، فقد ظلت لفترات طويلة تعكس طابع التربية الطبقية، التى كان يتميز بها أبناء الصفوة والطبقات الغنية فى المجتمع، أولئك الذين ترفعوا عن أن يختلط أبنائهم بأبناء الطبقات الشعبية داخل نظام التعليم الرسمى، و بذلك نشأت الدروس الخصوصية فى الأصل لتعبر عن لون من ألوان التربية الطبقية.(54)

والجدير بالذكر أن الإقرار بأن الدروس الخصوصية داخل الجامعة أصبحت أمراً عادياً، من جانب أفراد العينتين بالتعليم الجامعى العادى والمتميز، يعد جريمة بكل المقاييس، خاصة أن الأستاذ سيُتهم فيها بالتربح غير المشروع، ومغالطة ضميره فى الامتحانات والتصحيح بما يشكك فى نزاهته، ومصداقيته، ويتحول الأستاذ إلى مجرد أجير وعامل لدى الطالب، وأى منطق يدعوا إلى احترام الطالب لأستاذه وهو يبدو أجيراً لديه.(55)

وتكشف الدروس الخصوصية عن عدم وجود مشكلة لدى الطالب الذى يلجأ إلى الدرس الخصوصى، وكذلك الأستاذ الذى يلجأ أيضاً إلى إعطاء درس خصوصى، فالطالب والأستاذ يجدان فى الدروس الخصوصية الحل الأمثل لهما، ذلك أن الأستاذ يبحث عن مزيد من المال بجانب المرتب، والطالب يبحث عن النجاح، وذلك من خلال تلقين الطالب فنون الإجابة على الأسئلة المتوقعة فى الامتحان.

إذن المشكلة والشكوى معاً تكون من ولى أمر الطالب الذى يدفع من دخله لتوفير مصروفات الدروس الخصوصية لأبنائه، وبهذا تقع محنة الدروس الخصوصية على الأسر الفقيرة، وبخاصة أولئك الذين لهم عدة أبناء فى مراحل التعليم المختلفة، أما أسر طلاب التعليم المتميز فهى قادرة على توفير مصروفات الدروس لأبنائهم بسهولة، لانها أسر ذات مستوى اقتصادى مرتفع، وهنا يظهر دور الدروس الخصوصية فى زيادة التمايز المعرفى والطبقى بين طلاب التعليم الجامعى العادى والمتميز، وبناءً على ذلك يمكن استنتاج أن كل شئ يستحدث فى التعليم و يُكلف الطلاب مالاً سوف يُزيد من حدة التمايزات بين الطلاب.

وهنا يتبين أن الدروس الخصوصية قد أساءت لكافة أطراف العملية التعليمية، طلاباً لا يعتمدون على أنفسهم، حيث وجدوا فى الدروس الخصوصية وسيلة مختصرة للتعليم والتلقين خارج الجامعة لا داخلها، ومدرسين تجاراً فى سلعة التعليم، وأولياء أمور مرهقين من تكاليف تلك الدروس، وينتج عن كل ذلك عملية تعليمية مهدرة الأهداف، بيد أن أهم مخاطرها هى غلبة القدرة المالية لأولياء الأمور على قدرات وطاقات الطلاب فى التعليم والتحصيل والتفكير، ومن هنا تتولد مشاعر المرارة والسخط بين القادرين على تكاليف الدروس وغير القادرين، مما يؤدى ببعضهم إلى ترك الدراسة.(56)

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد خطورة الدروس الخصوصية فى أنها

أصبحت أمراً واقعياً فى التعليم المصرى بجميع مراحله، أكثر من إعلان المجانية التى نص عليها الدستور، حتى إن الذين يمارسون الدروس الخصوصية يعلنون عن أنفسهم دون حرج، وهو ما يعبرعن غياب الضمير داخل نظام التعليم، والذى غاب معه التطبيق الفعلى لمبدأ العدالة الاجتماعية.

ثامناً: النتائج العامة للدراسة :

تحاول الدراسة في هذا الإطار التوقف عند بعض النتائج التي خلصت إليها في ضوء التساؤلات التي انطلقت منها حول العلاقة بين التعليم الجامعى المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية، وقد أجابت النتائج على هذه التساؤلات التي تم طرحها على النحو التالى.

أ. العلاقة بين الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية واختيار نوعية التعليم .

كشفت نتائج الدراسة عن أن طلاب التعليم الجامعى المتميز يتمتعون بمستويات إقتصادية واجتماعية عالية عن طلاب التعليم الجامعي العادي، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة "حسن البيلاوى" من أن النظام التربوى يقوم بعملية إنتقاء اجتماعى لأبناء المجتمع الواحد وفق معايير ثقافة الطبقة السائدة فى المجتمع، وأن النظام التربوى في المجتمعات ذات التفاوت الطبقى يعتبر إحدى الآليات الأساسية الفعالة فى الإبقاء على النمط الاجتماعى السائد فى تلك المجتمعات.

كما كشفت نتائج الدراسة عن بعض مظاهر هذا التمايز بوضوح من خلال عدة أمور أهمها: نوعية التعليم الذى التحق به طلاب التعليم المتميز منذ مراحل التعليم الأولى، فقد التحقوا بالتعليم الخاص بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية، وبذلك فقد اعتادوا على أختيار نوعية تعليم جيدة، وتتفق تلك النتيجة مع ما أكد عليه "بيير بورديو" من أن أبناء الصفوة يلتحقون بنفس الثقافة التى انحدروا منها واعتادوا عليها، لانهم وحدهم فقط يتملكون كود هذه الثقافة، ومن مظاهر هذا التمايز أيضاً امتلاكهم لبعض مظاهر الترف والغنى والتى تكشف عن المزايا الاجتماعية التى يتمتعون بها مثل امتلاكهم لسيارات وشقق خاصة بهم، وقدرتهم على توفير مصروفات الجامعة وتدبيرها بسهولة، وهو ما يوحى بالمستوى الاقتصادى المرتفع، مما ينعكس على شعورهم بالأمان فى المستقبل، و تكشف تلك النتيجة الدور الذى يقوم به التعليم فى المجتمع، فالتعليم لا يعمل بمعزل عن العلاقات الطبقية التى تسود المجتمع والتركيبة العامة للمجتمع وبالتالى فهو ليس تعليما محايدا. وإنما يعكس تناقضات المجتمع.

ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أن طلاب التعليم الجامعى المتميز ينحدرون من أسر تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية عالية عن طلاب التعليم الجامعى العادى، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة "حوته حسين" حيث أشارت الى وجود دور ايجابى للثقافة الطبقية للوالدين والمتمثل فى رأس المال الثقافى فى تدعيم اتجاهات أبنائهم فى اختيار نوعية التعليم، كما تتشابه مع نتائج دراسة "أحمد زايد" التى توصلت الى أن أبناء الشرائح العليا يحصلون على فرص تعليمية أكبر، ليس فقط بحكم انتمائهم الطبقي ولكن ايضاً بحكم البنية الطبقية للتعليم ذاته.

ويظهر هذا بوضوح من خلال ما كشفت عنه نتائج الدراسة الراهنة حيث أشارت الى أن الأسر التى ينحدر منها طلاب التعليم المتميز يمتلكون رأس مال

ثقافى ورأس مال اقتصادى أعلى من أسر طلاب التعليم العادى يتمثل فى المستوى التعليمى للوالدين، والمستوى المهنى، بالاضافة الى تمتع الأسرة بأمتلاك ممتلكات خاصة من عقارات واراضى، وشهادات استثمار، والدخل المرتفع، وينعكس هذا على اختيار نوعية تعليم أفضل لابنائهم حرصاً منهم على الاحتفاظ بهذا المستوى.

وترتبط تلك النتيجة بما أكد عليه "بيير بورديو" من ارتباط أشكال رأس المال المختلفة، وصعوبة انفصالها، فرأس المال الثقافى والمتمثل هنا فى التعليم المتميز يتطلب رأس مال اقتصادى واجتماعى، وهو ما يؤكد ان التعليم المتميز لا يمكن ان يتاح لجميع أبناء المجتمع.

ومن جانب أخر أشارت نتائج الدراسة الى انخفاض المستوى التعليمى والاقتصادى للأسر التى ينحدر منها طلاب التعليم الجامعى العادى وتركز مستوى تعليم الوالدين على مراحل التعليم قبل الجامعى وانحصار المستوى المهنى فى الاعمال الأدارية والوظائف الحكومية ذات الدخل المنخفض، بالاضافة إلى عدم تمتع الأسر بإمتلاك ممتلكات خاصة من اراضى وعقارات، وهذا ما يؤكد أن النظام التعليمة ليس حيادياً بالنسبة لجميع الشرائح الاجتماعية، وليس حيادياً بالنسبة لمن يلتحق به ويحظى بمنافعه، ويترتب على عدم حيادية التعليم، أن نظام التعليم نظاماً تابعاً لمتطلبات القوى المهيمنة داخل المجتمع.

ب. مميزات وخصائص التعليم الجامعي المتميز.

كشفت نتائج الدراسة عن أن رؤية المبحوثين لأهم أسباب الإلتحاق بالتعليم الجامعي المتميز جاءت على الترتيب التالى، الحصول على خدمة تعليمية متميزة وشهادة متميزة، وهذا ما يتطلبه سوق العمل فى المقام الأول، ثم زيادة فرص العمل المرتبطة به، وسوء أوضاع التعليم الجامعى، وتنمية مهارات وقدرات الطلاب العلمية، كما أنه يعتبر مظهر ووجاهة اجتماعية.

وقد حدد معظم المبحوثين الهدف من التعليم الجامعى المتميز هو الحصول على الربح، وذلك لارتفاع المصروفات به بإستمرار بشكل واضح، ثم أشاروا الى مواجهة متطلبات سوق العمل، فالتعليم المتميز قادر على الاحتكاك بسوق العمل، ثم تطوير التعليم الجامعي، وربط مناهج التعليم بسوق العمل، وتنمية قدرات الطلاب العلمية، وتمثل السبب الأخير فى التأكيد على تعلم اللغة، وتختلف تلك النتيجة مع ما اشارت اليه دراسة "Birute & Pranvicene " حيث أكدت على أهمية جذب القطاع الخاص فى مجال التعليم، وترى الدراسة الراهنة أن زيادة تدخل القطاع الخاص إنما يعنى زيادة حرمان أبناء الطبقات الفقيرة من فرص التعليم، فالتعليم الخاص يهدف الى الربح فقط، وتعكس البرامج التعليمية المتميزة هذا الهدف وترسخ له.

كما أشارت نتائج الدراسة الى وعى المبحوثين بأن مناهج التعليم الجامعى المتميز ترتبط بمتطلبات سوق العمل، وهنا يظهر التمايز الذى يحققه التعليم المتميز بين الطلاب حتى بعد التخرج، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت اليه دراسة "أحمد زايد" حول كون التعليم يعمل بمثابة متغير وسيط يقف بين المستوى الطبقى من

ناحية والمصير الطبقي من ناحية أخرى، وذلك بما يحققه التعليم للفرد من مزايا يأتى على راسها المهنة التى يمتهنها.

وحول أسباب أهتمام التعليم الجامعي المتميز بسوق العمل، توصلت نتائج الدراسة الى أن أهم هذه الاسباب يتمثل فى إمداد سوق العمل بكفاءات طلابية ذات مستوى عال، وضمان استمرار إلتحاق الطلاب به، وتطوير التعليم الجامعي الحكومي، والجدير بالذكر أن التعليم الجامعي المتميز يمتلك مقومات إعداد طلاب ذات كفاءة عالية، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أن القاعات التى يدرس بها طلاب التعليم الجامعى المتميز هى قاعات خاصة بهم فقط، وهى قاعات مجهزة ومكيفة وملائمة للتدريس، وتناسب الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التى ينتمى إليها الطلاب.

كما ذهب المبحوثون إلى أن أعداد الطلاب ملائمة لتلك القاعات التى يدرس بها الطلاب وملائمة للمعامل التى يتلقى فيها الطلاب الدروس العملية، وهذا يرجع الى أن القاعات والمعامل مجهزة من جانب، ومن جانب أخر قلة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المتميز، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة "حسن البيلاوى"، حيث أشارت الى أن التعليم يُدعم البناء الطبقى للمجتمع، فالطلاب يوضعون فى مجموعات تعليمية تعكس بنية الوضع الطبقى، كما أشار "بيير بورديو" الى أن التعليم يلعب دور هام فى إعادة الانتاج الاجتماعي، و أن النظم التعليمية والمؤسسات التربوية فى المجتمعات المعاصرة، قد تشكلت وبُنيت بطريقة معينة بحيث تُرسخ وتدعم التفاوت والتمايز داخل تلك المجتمعات.

ومن خصائص التعليم الجامعى المتميز ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية حول طريقة التدريس، حيث يغلب عليها طريقة الحوار والمناقشة، فى مقابل سيادة طريقة التلقين والحفظ على التعليم العادى، مما يشير الى اتساع هوة التمايز بين الطلاب، ولقد أكد "باولو فريرى" على أن التعليم الحوارى هو أداة الوعى لدى الأفراد، ولتقدم والحوار ويتضمن التفكير الناقد، وهو وحده القادر على توليد التفكير المبدع، فبدون الحوار لا يوجد اتصال، وبدون الاتصال لا يوجد تعلي

(ج) العلاقة بين مجانية التعليم الجامعى ومستقبل التعليم الجامعى المتميز.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن رفض غالبية المبحوثين إحلال التعليم الجامعي المتميز محل التعليم العادي، ورفض استمراره على الرغم من خصائصة ومميزاته فى تقديم خدمة تعليمية متميزة، وتشير تلك النتيجة إلى وجود وعى لدى الطلاب بأهمية التعليم المجاني وخطورة غيره من أشكال التعليم الأخرى، وأشارت الدراسة الى أن أسباب التمسك بالمجانية من جانب أفراد العينة تتمثل فى أنها تمثل مظهراً من مظاهر العدالة الاجتماعية، والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، كما أن التعليم حق للجميع كحقهم فى الماء والهواء، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة "محروس محمود خليفة" حيث أكدت على أهمية وجود المجانية لأستمرار التحاق أنباء الفقراء بالتعليم الجامعى.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من التمسك بالمجانية فى التعليم الجامعي إلا أن نتائج الدراسة الميدانية أشارت الى أن معظم المبحوثين ذهبوا إلى أن مجانية التعليم الجامعى ليس لها وجود على أرض الواقع، وقد يرجع ذلك الى ضعف التمويل بالجامعات الحكومية وضعف إمكانات التعليم، والتوسع فى استحداث برامج تعليمية متميز بمصروفات مرتفعة داخل التعليم الحكومى المجانى، الإمر الذى يتطلب من وجهة نظر المبحوثين تفعيل حقيقي للمجانية بدلاً من كونها مجرد شعاراً فقط.

وحول ظاهرة الدروس الخصوصية أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أنها أصبحت أمراً طبيعياً أعتاد علية الطلاب بالتعليم الجامعى سواء بالتعليم العادى أوالمتميز، وهى ظاهرة تكشف عن أهمية القدرات المادية فى الحصول على التعليم، فقد جعلت من التعليم سلعة، يحصل عليها من يملك ثمنها وهذا يعكس غياب مبدأ العدالة الاجتماعية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة "Chorney"، حيث أشارت الى أن تسليع التعليم له تاثيرات سلبية على القيم الأخلاقية، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ظاهرة الدروس الخصوصية هى إهدارا لميزانية الاسرة، وان الهدف الاساسى منها هو الربح، وتكشف عن ضعف السياسات التعليمية الجامعية فى التغلب عليها، كما أنها تسيئ لكافى أطراف العملية التعليمية من طلاب واساتذة وأسر غير قادرة على تحمل نفقاتها.

المراجع:

(1)National Pro Bono Resource Centre Occasional Paper: What is Social Justice?, OCCASIONAL PAPER 1,October, 2011.P.2.

(2)Community Foundations of Canada, SOCIAL JUSTICE: USEFUL DEFINITIONS (Online):
http://tamarackcommunity.ca/downloads/vc/SJ_Defs.pdf

(3)Ibid

(4)Christian Fuchs, Some Implications of Pierre Bourdieu's Works for a Theory of Social Self- Organization, European Journal of Social Theory, Sage Publications: London,2003, P.392.

(5)Bourdieu, Pierre, Passerson, Jean - Claude, Reproduction in Education , Society and Culture, translated by Richard Nice, London: Sage Publications, 1990, P. 13

(6) سعيد إسماعيل على، التعليم الجامعى فى الوطن العربى، دار الفكر العربى، القاهرة، 1987، ص:396 .

(7)Bourdiou , P., Reproduction in Education Society and Culture
http://www.sagepub.co.uk/booksprodDes.nev?prodId=Book203162.

(8) حوته حسين سعد حسين، الطبقة الاجتماعية وإختيار نوعية التعليم الجامعى، بحث ميدانى مقارن، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد الحادى عشر، يناير 2013، ص: 167.

(9) شبل بدران، الفكر التربوى الراديكالى، تحرير الإنسان وضرورة تغيير المجتمع الطبقى، مجلة التربية المعاصرة، العدد العشرون، القاهرة، ص ص: 296 – 297 .

(10)Lyons , John . , Paulo Freire's Educational Theory.
www.newfoundations.com/ freire.html.

(11) شبل بدران، التعليم والحرية، قراءات فى المشهد التربوى المعاصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص: 145.

(12) حسن البيلاوى، علم اجتماع التربية المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص: 109- 167.

(13) محروس محمود خليفة، سياسة التعليم الجامعى فى مصر، من مشكلات العجز الراهن الى تحديات الاعتماد على آليات السوق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 4- 129.

(14) محمد ياسر الخواجة، أزمة التعليم .. أزمة مجتمع، دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية ، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا، 2010، ص ص: 339- 355.

(15) أحمد زايد، التعليم والطبقة فى مصر، دائرة الإدماج والتهميش، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد الحادى عشر، يناير 2013، ص ص : 9 - 32.

(16) حوته حسين سعد حسين، الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم الجامعى، مرجع سابق ص ص:155 – 234.

(17) باولوفريرى، تعليم المقهورين، ترجمة وتقديم: يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت،1997.

(18) Muysken, J & Nour, S, Deficiencies in Education and Poor Prospects for Economic in the Gulf Countries: the Case of the UAE, Journal of Development Studies, Vol. 42, No.6, August 2006, P.P.957-980.

(19) Tolofrai, Sowaribi, The Commodification of Higher Education in the Welfare State of Sweden: Exploring the Possibilities, University of Glasgow, Sweed , July, 2008.

(20)Bratti, Massimiliano, etal ,Does the Expansion of higher Education Increase the Equality of Education Opportunities ،Discussion Paper No. 3361 February,2008. (on line) http://ftp.iza.org/dp3361.pdf .

(21)Pranvicene, Birute & Puratte, Aurelija,(2010), The Financing Methods of Higher Education Systems , Jurisprudencija, 4(122), P.P. 335-356.

(22) Tshabangu, Icabord,(2013), Equitable Access to Higher Education: Trends, Commodification and Quality Dimensions in Namibia, International Journal of Education , Vol.5,No.1,P.P.120-136.

(23) Chorney, Tatjana, (2010), The Commericalization of Higher Education as a Threat to the Values of Ethical Citizenship, In: Donne, John (ed.), Reading Habits and Genre in the Renaissance, Mellen Press. 8 -77.

(24) حمدى على أحمد، مقدمة فى علم اجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص ص:318 – 319 .

(25) طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر، دار المعارف، القاهرة، 1997، ص 67 .

(26) علية على على فرج، التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص:223 .

(27) حامد عمار، السياق التاريخى لتطوير المجتمع المصرى، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2005، ص: 29 .

(28) ـــــــــــ ، المرجع السابق، ص:53.

(29) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، 1997، ص: 27.

(30) المجلس الأعلى للجامعات، دليل الجامعات المصرية فى جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، 2006، ص:8.

(31) فؤاد مرسى، هذا هو الانفتاح الاقتصادى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1948، ص ص:146-147 .

(32) شبل بدران، أزمة تربية .. أم أزمة طبقة، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثامن، ديسمبر، 1987، ص:74 .

(33) مبروك عبد العال، النظرية التربوية فى كتابات باولوفريرى، دراسة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، 2003، ص: 41 .

(34) لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص:171.

(35) بيير بورديو، العنف الرمزى، بحث فى أصول علم الاجتماع التربوى، ترجمة: نظير جاهل، المركز الثقافى العربى، بيروت، 1994، ص ص:40- 42.

(36) محيا زيتونة، رؤية للتعليم العالى فى مصر من منظور الجودة والعدالة، من شبكة الانترنت. http://www.pidegypt.org/download/24-2-2008education-
(37) دليل الطالب، برنامج الصيدلة الاكلينيكية، نظام السعات المعتمدة، جامعة طنطا، 2014، ص: 23.
(38) جامعة طنطا، كلية الصيدلة، اللائحة الداخلية لبرنامج الصيدلة الاكلينيكية، 2015/2014، ص ص:23 – 32.
(39) دليل الطالب، برنامج الصيدلة الاكلينيكية، مرجع سابق، ص: 5 .
(40) دليل الطلاب الجدد، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2014 / 2015، ص: 15.
(41) المرجع السابق، ص: 37 .
(42) تقرير التنمية البشرية، جمهورية مصر العربية ، 2010، من شبكة الانترنت ص:46.
(43)Truenman. C.N. Cultureal Capital . From internet. sociologyhttp://www.historylearningsite.co.uk/sociology/education-and /cultural-capital/Top of Form.
(44) بييربورديو، العنف الرمزى، مرجع سابق، ص:15.
(45) أحمد زايد، التعليم والطبقة فى مصر، دائرة الإدماج والتهميش، مرجع سابق، ص:31.
(46) اللائحة الداخلية لبرنامج الصيدلة الاكلينيكية، دليل الطالب، مرجع سايق، ص:27 .
(47) المرجع السابق، ص: 23.
(48) باولوفريرى، تعليم المقهورين، مرجع سابق، ص: 124.
(49) محمد ياسر الخواجة، أزمة التعليم .. أزمة مجتمع، مرجع سابق، ص: 343.
(50) أحمد زايد، التعليم والطبقة فى مصر، مرجع سابق، ص: 24 .
(51)Praivicene, Birute& Puratle Aurelija , The Financing Methods of Higher Education Systems , Juris prludencija, 2010, (122) p.p 335- 356.
(52) دليل الطلاب الجدد، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2014 / 2015، ص:16.
(53) مجلس الوزراء، مركز المعلمات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة،2007، ص:113.
(54) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالى، العدد الرابع، القاهرة، نوفمبر، 1984، ص:202.
(55) حامد عمار، مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2000 ، ص:259.
(56) ـــــــــ، المرجع السابق، ص:259.